العلاقات الاقتصادية الهندية–الخليجية ٢٠٠٣–٢٠١٥ (عُمان وقطر أنموذجاً)

أ.حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي
جامعة البصرة– كلية التربية للبنات
huider.abdulwahed@uobasrah.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٥/٢١
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٧/١٦

الملخص:

يتناول البحث دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند ودول الخليج العربي (عمان وقطر أنموذجاً) وأثرها في تطور العلاقات السياسية بين الجانبين، وكذلك اعتماد الهند بشكل اساس على موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في دول الخليج العربي بشكل عام وعلى عمان وقطر على وجه الخصوص، إضافة إلى حجم الاستثمار المتبادل بين الجانبين. كما تتناول الدراسة عامل الهجرة الهندية إلى دول الخليج العربي (عمان وقطر) وأثرها في تنمية وتطوير العلاقات السياسية وديمومتها.

Indian-Gulf Economic Relations 2003 – 2015 (Oman and Qatar as Examples)

Prof. Haider Abdul-Wahed N. Al-Hamidawi
University of Basrah - College of Education for Women

Abstract

The research explores the economic and trade relations between India and the Arab Gulf states (Oman and Qatar as examples) and their impact on the development of political relations between the two sides, as well as India's reliance primarily on energy resources (oil and natural gas) in the Arab Gulf states in general and in Oman and Qatar in particular, in addition to the extent of mutual investment between the two sides. The study also addresses the factor of Indian migration to the Arab Gulf countries (Oman and Qatar) and its impact on the development and sustainability of political relation.

المقدمة:

تعود العلاقات بين دول الخليج العربي، والهند إلى آلاف السنين، وقد شكلت المصالح الاقتصادية، وخاصة التجارة في موارد الطاقة والعمالة الأجنبية الدافع الحصري تقريباً وراء هذه العلاقات، وقد احتلت دول الخليج العربي ككيان جماعي أهمية بالنسبة للهند، نتيجة عوامل عدة من أبرزها الموقع الجغرافي، إذ لا يفصل بينهما سوى بحر العرب وارتبطت منذ القدم بعلاقات وثيقة مع دول الخليج العربي، وتعود العلاقات بين شعوب الهند والخليج العربي إلى أكثر من أربعة آلاف سنة، وقد تركزت التفاعلات آنذاك على التبادل التجاري والثقافي. وخلال الفترة الاستعمارية، أشرف البريطانيون على مستعمراتهم في الشرق الأوسط من دلهي.

كانت الهند قبل فترة الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في عام ١٩٤٧، بوقت طويل بمثابة مركز لفرز وتسويق اللؤلؤ الوارد من دول الخليج العربي، إذ كانت تتم مقايضة التمور واللؤلؤ والأحجار الكريمة بالمنسوجات والتوابل الهندية[١].

ومما يزيد العلاقة بين الجانبين ارتباطاً أكثر هو الدين الإسلامي الذي تعتنقه شعوب دول الخليج العربي يعد حلقة وصل أساسية مع سكان الهند المسلمين[٢] الذين يشكلون ما نسبته ١٣.٤% من عدد سكان الهند البالغ ١.٢٦٧.٤ مليار حسب تقديرات عام ٢٠١٤ [٣].

وفي أعقاب الطفرة النوعية التي شهدتها أغلب دول الخليج العربي، ولاسيما منذ سبعينيات القرن العشرين، رحبت تلك الدول بتدفق العمالة الهندية من أجل إرساء بنيات تحتية أساسية على أراضيها، وبالمقابل، أولت الحكومة عناية كبيرة بتوثيق علاقاتها مع دول الخليج العربي، ومنذ ذلك الوقت حرص وزراء شؤون الهجرة الهندية على زيارة دول الخليج العربي، لاسيما تلك التي يوجد فيها رعايا للهند، على الأقل مرتين سنوياً لتنشيط وديمومة العلاقات بينهما وتذليل أية عقبات ترتبط بالعمالة الهندية[٤]، وهذا ما اكده جاسوانت سنيغ (Jaswant Singh) وزير الشؤون الخارجية الهندية آنذاك في لقاء أجرته معه جريدة السياسة الدولية عام ٢٠٠١[٥] بالقول: أن وجود عدد كبير من الهنود في منطقة الخليج هو اكبر دليل على مستوى العلاقة الموجودة بين الأمتين الهندية والعربية[٦].

وهكذا، وبالرغم من قدم العلاقات الهندية– الخليجية، فأن التحسن الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج العربي، لاسيما منذ الطفرة النفطية التي شهدتها في سبعينيات القرن العشرين قد أسهم في تعزيز العلاقات الهندية –الخليجية ، خاصة في المجال الاقتصادي.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وطموحات الهند الاقليمية والعالمية:

سعت الهند ومنذ بدايات القرن الحادي والعشرين لتحديد اتجاهين رئيسيين في سياستها الاقتصادية والخارجية، هما[٧]:

أولاً- الالتزام بسياسة تحرير الاقتصاد، وتشجيع التجارة الخارجية والشراكات الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً- اتجاه الهند لاحتلال مواقع متقدمة على صعيد النظام السياسي الدولي، من خلال ابراز ذاتها قوة اقتصادية متقدمة تمهد السبيل للقوة السياسية.

وكانت دول الخليج العربي من أهم الدول التي دخلت في حسابات الهند وعمدت إلى زيادة التعاون معها، لاسيما في المجال الاقتصادي، رغبة منها في ضمان مصالحها بالمنطقة وفيما يتعلق بتوجه السياسة الخارجية الهندية صوب المنطقة العربية، ودول الخليج العربي على وجه التحديد، يمكن القول ان للهند مصالح عدة في منطقة الخليج العربي لعل أبرزها ما يلي:

١- ان منطقة الخليج العربي تدخل في نطاق المصالح الحيوية للأمن القومي الهندي بحكم الجغرافيا السياسية والروابط الاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تجمعها مع الهند. وتشكل المنطقة جزءاً من محيط الامن الهندي، وأي تطورات تشهدها المنطقة ستؤثر مباشرة في مصالح الهند الاستراتيجية والأمنية، إذ أن أمن الممرات المائية يمثل عاملاً مهماً في الحسابات الاستراتيجية للطرفين، وبذلك يصبح أمن المحيط بالأمن البحري في ظل الترابط بين المحيط الهندي والخليج العربي من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، لاسيما في ظل تنامي العلاقات التجارية بينهما، وهذا بسبب أن معظم التبادل التجاري يتم من خلال النقل البحري[٨].

٢- أن منطقة الخليج ذات اهمية بالنسبة للهند باعتبارها سوقاً للمنتجات الهندية ومصدراً لجذب الاستثمارات إلى الهند، وكذلك تمثل نقطة جذب لفرص الاستثمار الهندي بدول منطقة الخليج.

٣- تعد منطقة الخليج من المناطق الجاذبة لأعداد ضخمة من العمالة الهندية التي تُعدّ تحويلاتها من ضمن أهم مصادر الدخل القومي الهندي من النقد الأجنبي[٩].

٤- تشكل المنطقة مجالاً للتنافس بين القوى الكبرى في العالم، لذلك يجب أن تؤخذ السياسة الخارجية للهند تجاه المنطقة في الحسبان، وفي ذلك أعلن جورج فرنانديز (George Fernandes)، وزير الدفاع الهندي في نيسان عام ٢٠٠٠م ، أن منطقة مصالح الهند تمتد إلى نحو ١١٢٠٠كم، من سواحل استراليا إلى سواحل الخليج العربي، والتي سيعمل فيها الأسطول الهندي لتأمين مصالح الهند[١٠].

٥- تمثل منطقة الخليج العربي المصدر الرئيس لتلبية احتياجات الهند من النفط والغاز الطبيعي، وحاجة الهند إلى مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية التي تعتمد في توفيرها بنسب متزايدة على نفط الخليج العربي، وبذلك يُعدّ أمن منشآت الخليج النفطية في المنطقة عنصراً حاسماً في مصالح الهند الخاصة بأمن الطاقة طويل الأمد، اذ يوجد أكثر من ثلثي احتياطات النفط المؤكدة العالمية و٤٥% من احتياطات الغاز العالمية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وتسهم دول الخليج العربي وحدها بنسبة ٤٢% تقريباً من احتياطات النفط العالمية و٢٣% من احتياطات الغاز العالمية[١١]. فضلاً عن ذلك، فقد حدد وزير الشؤون الخارجية الهندية أولويات السياسة الخارجية الهندية للقرن الحادي والعشرين، وكان مركز اهتمامها منطقة غرب آسيا، وضمنها دول الخليج العربي، التي تمثل **"موطن ست ملايين من الهنود، ومصدراً رئيساً لعائدات وتصدير الطاقة، وبصرف النظر عن المصدر الرئيس للطاقة، ستبقى دائماً بالقرب منها، مع روابط ثقافية ودينية قوية لبلادنا، وذات أهمية كبيرة لاقتصادنا وأمننا"** [١٢].

وهكذا، يتضح بصورة جلية ان العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي قديمة، وقد تطورت بصورة أساسية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين في ظل سعي الطرفين لتعزيز روابطهما، لاسيما فيما يخص المجال الاقتصادي، الذي أصبح الاساس في توثيق العلاقات بين الدول، وقد أدرك الجانبان، الهندي والخليجي، اهميته، مما سينعكس ايجاباً على العلاقات السياسية والثقافية الاجتماعية، وقد كان للجالية الهندية دور مهم في منحى هذه العلاقات التي باتت اكثر اتساعاً.

أدى الاستثمار السياسي والاقتصادي المتنامي في تحقيق هدف الارتقاء إلى قمة الهرم العالمي بين الدول إلى تعزيز البعد الاستراتيجي لاعتماد نيودلهي على موارد الطاقة في الخليج العربي. وبات الآن للحكومة الهندية، وإلى حد كبير لشعبها، توقعات اكبر لقوة الهند الاستراتيجية[١٣]. ومن المحركات الأساسية التي أدت إلى تسلق الهرم العالمي التحلي بنفوذ استراتيجي متزايد والقدرة على إبراز أي قوة عسكرية في جميع انحاء المحيط الهندي وآسيا وخارجها. وقد حث رئيسا الوزراء الهنديان أتال بيهاري فاجبايي (١٩٩٨- ٢٠٠٤) ومانموهان سينغ (٢٠٠٤-٢٠١٤) الهند إلى النظر إلى ما بعد جوارها المباشر. ويعزى ذلك، في جزء منه إلى نظرة القادة الهنود التراتبية للشؤون العالمية (hierarchial world view) التي تشكل الدافع وراء تفضيلهم اعطاء الأولوية لارتقاء الهند إلى قمة النظام العالمي[١٤]. ويتطلب هذا المسعى تخصيص نسبة اكبر من الموارد

للأهداف الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، يستدعي إبراز القوة العسكرية إمدادات هائلة من الطاقة، وبالتالي يصعب ذلك للغاية بدون مصادر آمنة للطاقة[١٥].

ويطرح ذلك تحدياً كبيراً للهند التي تبدي حاجة متفاقمة إلى الطاقة. وتواجه الهند فقراً في الطاقة، اذ يفتقر ٢٥ بالمئة من السكان إلى الطاقة الكهربائية، في حين تواجه النسبة المتبقية احتمال انقطاعات متتالية في الطاقة الكهربائية[١٦]. وقد تضاعف استهلاك الطاقة الأولية في المدة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، وبحلول العام ٢٠١٣ غدت الهند ثالث اكبر مستهلك للطاقة في العالم[١٧] . وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستأثر البلاد (الهند) بنسبة ٢٥ بالمئة من الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة العالمي بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٤٠ [١٨]. ويجب استيراد معظم موارد الطاقة هذه لأن الانتاج المحلي يواجه تحديات ناجمة عن تمرد الشيوعيين (الناكسال) ومشاكل في البنى التحتية والبنية التنظيمية[١٩].

وتتسم واردات النفط بأهمية كبيرة نظراً لغياب البدائل الممكنة وارتفاع كلف الانتاج المحلي. ففي العام ٢٠١٢، تمت تلبية ٧١ بالمئة من الطلب على النفط الخام في الهند عن طريق الاستيراد، مرتفعة بذلك عن نسبة ٤٢ بالمئة المسجلة عام ١٩٩٠. ومن المتوقع أن تزداد نسبة الطاقة التي يجب استيرادها في الهند، ولاسيما للنفط والغاز الطبيعي[٢٠]. ونتيجة هذه الاحتياجات، تعد الهند اكثر اعتماداً على موارد الطاقة من الشرق الاوسط بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى التي لها مصلحة كبيرة في المنطقة.

ثانياً- موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) وأهميتها في العلاقات الهندية الخليجية (عمان وقطر)٢٠٠٣- ٢٠١٥:

من بين جميع القوى العالمية الراسخة والصاعدة ، تشكل الهند القوة الأقرب جغرافياً إلى منطقة الخليج العربي. وترى الهند أن منطقتي الخليج العربي وجنوب آسيا حيويتان ومترابطتان استراتيجياً لهذا عززت تركيزها على الخليج العربي، لاسيما منذ العام ٢٠٠٠ [٢١]. وفي العام٢٠٠٣، أطلقت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا "برنامجاً " لتحويل الهند إلى قوة عالمية في خلال ٢٠ سنة فيمتد نفوذها إلى جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج العربي وآسيا كلها " [٢٢]. وصرح وزير الشؤون الخارجية جاسوانت سينغ أن للهند اهتماماً بالخليج، وهو يقع ضمن منطقة نفوذها[٢٣].

وفي ضوء ذلك، أولت الهند مسألة التعاون مع دول الخليج العربي في مجال الطاقة عناية خاصة، فأن النفط يعد العامل الأهم في العلاقات الاقتصادية بينهما لاسيما في ظل النمو الاقتصادي السريع الذي تعيشه الهند كما تم توضيحه، إذ يزيد النفط معه الطلب على النفط، ففي العام ٢٠٠٧، استهلكت الهند ما يقارب ٢,٨ مليون برميل من النفط يومياً لتصبح الهند خامس اكبر مستهلك للنفط في العالم، ومن ثم ارتفع طلب الهند على النفط لما يقارب من ٣ ملايين

برميل من النفط يومياً في عام ٢٠٠٨، فأصبحت في المرتبة الرابعة في قائمة اكثر الدول استهلاكاً للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان[٢٤]. وفي اكتوبر/تشرين الاول من العام ٢٠١٥، ارتفعت واردات الهند النفطية إلى ٩% على أساس سنوي[٢٥]. وتغطي الهند ٧٠% من احتياجاتها من الطاقة من خلال الاستيراد، مما جعل دول الخليج العربي موّرداً رئيسياً للنفط والغاز الطبيعي بالنسبة للهند، علاوة على تزايد طلب الاقتصاد الهندي على المنتجات الخليجية مثل البتروكيماويات والالمنيوم[٢٦]. ومن الجدير بالذكر ان متوسط انتاج دول الخليج العربي من النفط الخام قد بلغ ما يقارب الـ ١٧ ميلون برميل خلال العام ٢٠١٣ [٢٧].

تساهم كل عُمان وقطر بنسب كبيرة من معدلات الانتاج اليومي للنفط الخام والغاز الطبيعي، ومن ناحية أخرى في اعتماد الهند بنسب جيدة على ما تنتجه كل من الدولتين من مصادر الطاقة هذه التي هي في أمس الحاجة لها لمواكبة احتياجاتها وتطوير امكانياتها الاقتصادية. علماً ان معدل انتاج النفط الخام في كل من عُمان وقطر كان على النحو الآتي:

جدول رقم (١)

معدل انتاج النفط اليومي بالألف في عُمان وقطر ٢٠١٠-٢٠١٥ [٢٨]

السنة	عُمان	قطر
٢٠١٠	٨٦٩.٠٠٠	٧٣٣.٠٠٠
٢٠١١	٨٩١.٠٠٠	٧٣٣.٠٠٠
٢٠١٢	٩٢٣.٠٠٠	٧٣٤.٠٠٠
٢٠١٣	٩٤٧.٠٠٠	٧٢٤.٠٠٠
٢٠١٤	٩٥٠.٠٠٠	٧٣٠.٠٠٠
٢٠١٥	٩٨٠.٠٠٠	٧٣٠.٠٠٠
المجموع	٥.٥٦٠.٠٠٠	٤.٣٨٤.٠٠٠

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

وبالرغم من محاولة الهند باستمرار المبادرة لتأمين الاحتياجات المتزايدة من موارد الطاقة (النفط والغاز) عبر اتباع سياسة التنويع لشراء النفط من مناطق أخرى، مثل افريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا الصغرى[٢٩]، الا ان منطقة غرب اسيا، وتحديداً دول الخليج العربي، بقيت المصدر الرئيس للواردات الهندية من مصادر الطاقة الضرورية لإدامة التنمية الاقتصادية فيها [٣٠]. وتوفر المنطقة العربية نحو (٦٥-٧٠%) من احتياجات الهند من موارد الطاقة، الغالبية

العظمى منها تأتي من دول الخليج العربي[٣١] . يوضح الجدول رقم (٢) كميات النفط المستوردة من عمان وقطر للمدة بين ٢٠٠٦-٢٠١٣م.

جدول رقم (٢) كمية استيراد الهند للنفط من عمان وقطر ٢٠٠٦-٢٠١٣ (بالمليون طن)[٣٢]

السنة	عُمان	قطر
٢٠٠٦-٢٠٠٧	لا توجد احصائيات	١.٤١
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٠.٦	٠.٧
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٠.٤٣	٢.٤٩
٢٠٠٩-٢٠١٠	٥.٢٢	٤.٦١
٢٠١٠-٢٠١١	٤.٧٨	٤.٨٣
٢٠١١-٢٠١٢	٢.٢٩	٦.١٣
٢٠١٢-٢٠١٣	٤.٦٣	٨.٠٧
المجموع	١٧.٩٥	٢٨.٢٤

ويتضح من الجدول رقم (٣) المبالغ المالية التي انفقتها الهند على استيراد النفط من عُمان وقطر للفترة ذاتها.

جدول رقم (٣) استيراد الهند للنفط من عُمان وقطر (ملايين الدولارات)[٣٣]

السنة	عُمان	قطر
٢٠٠٦-٢٠٠٧	لا توجد احصائيات	٦٣٣.٣٧
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٣٧.١٩	٤٠٧.٤٦
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٦١.٠١	١.٤١٢.٩٤
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢.٧٦٢.٦٩	٢.٣٩٨.٢٣
٢٠١٠-٢٠١١	٣.٠٩٦.٨٦	٣.٠٧٥.٧٣
٢٠١١-٢٠١٢	١.٨٣٥.٤٢	٥.٢٢٤.٥١
٢٠١٢-٢٠١٣	٣٤٤.٥٤	٦.٦٦٨.٧٨
المجموع	٦٥٠.٤٣٤.٩٧	١.٠٥٩.٦١٠.١٩

بلغ استيراد الهند من موارد الطاقة (النفط والغاز) من دول الخليج العربي مجتمعة ٦٨.٢ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢-٢٠١٣، وان وارداتها من النفط والغاز الطبيعي زادت بنسبة كبيرة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و٢٠١٢- و٢٠١٣.وتعد قطر الدولة الأولى في توفير الغاز الطبيعي للهند، بين دول الخليج، وهي المزود الأساس للهند من الغاز الطبيعي، لاسيما بعد أن نجحت الهند في التوقيع على اتفاقية طويلة الأمد تمتد لـ ٢٥ سنة مع قطر لشراء الغاز الطبيعي، والذي وصلت أول شحنة منه عام ٢٠٠٤ [٣٤].

وقد سعت الحكومة الهندية نحو بناء شراكة استراتيجية في مجال الطاقة مع دول الخليج العربي لضمان الإمدادات بصورة مستقرة ودائمة، فقد تم الاتفاق مع قطر على شراء الغاز الطبيعي لمدة ٢٥ سنة، وفي ذلك أكد مورلي ديورا (Murli Deora)، وزير النفط الهندي، خلال زيارته لدولة قطر في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٧، على ضرورة التعاون بشكل أكبر بين الهند وقطر في قطاع النفط والغاز، لاسيما وانه يوجد لدى دولة قطر أكبر حقول الغاز في العالم، وأضاف قائلاً:" **علاوة على استيراد الغاز الطبيعي المسال، نحن نرغب في جذب الاستثمارات في مجال النفط والغاز الطبيعي المسال من دول قطر، فإن العلاقات ستمتد اكثر من خلال الاستثمارات المتبادلة في مجال الطاقة، وفي هذا الشأن ترغب الشركات الهندية في المشاركة وشراء الحصص في العديد من المؤسسات والمشاريع في قطاع النفط والغاز في دولة قطر**"[٣٥]. وعليه، قامت الهند باستيراد ٧.٥ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً من شركة رأس غاز القطرية في عام ٢٠١١ [٣٦]، وتسعى شركة بترونت الهندية للغاز الطبيعي المسال، والتي تقوم باستيراد ٧.٥ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال من قطر بموجب اتفاق طويل الأمد، إلى استيراد كميات إضافية تتراوح ما بين ٢ و٣ ملايين طن، وأعربت شركة جيل الهندية للغاز الطبيعي المملوكة للدولة، عن رغبتها في استيراد مليون طن لمدة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ عاماً [٣٧].

وفي إبريل / نيسان ٢٠١٢، زار أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥-٢٠١٣)، الهند، وتم خلال الزيارة توقيع مذكرات تفاهم واتفاقية للتعاون في مجال النفط والغاز[٣٨]. وقد بلغت تجارة الغاز الطبيعي للهند من دولة قطر لعام ٢٠١٢ (١٠.٨٤) مليارات متر مكعب، وذلك حسب إحصائيات منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك)[٣٩]. وقد أصبحت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال، تغطي قرابة ٨٥% من الطلب الهندي للغاز الطبيعي في عام ٢٠١٤ [٤٠].

ويوضح الجدول رقم (٤) كمية استيراد الهند للغاز الطبيعي المسال من عمان وقطر، فيما يوضح الجدول رقم (٥) المبالغ المالية التي انفقتها الهند بملايين الدولارات على استيراد الغاز الطبيعي من كلا البلدين للمدة بين ٢٠٠٦-٢٠١٣.

جدول رقم (٤) كميات استيراد الهند للغاز الطبيعي المسال من عمان وقطر ٢٠٠٦-٢٠١٣ (مليون وحدة حرارية)[٤١]

السنة	عمان	قطر
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٦٢٣.٨٠	٥.٤٧١.٨١
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٣٢٩.٥١	٦.٤٧٦.٦٩
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٨٦.٤٤	٦.٤٨٠.٤٨
٢٠٠٩-٢٠١٠	٦٥.٩١	٦.٧٩٥.٥٤
٢٠١٠-٢٠١١	لا توجد إحصائيات	٨.٠٥٣.١٣
٢٠١١-٢٠١٢	١٣٥.٦١	١٠.٢٧١.٠١
٢٠١٢-٢٠١٣	لا توجد إحصائيات	١٠.٣٠٢.٣٦
المجموع	١.٣٤١.٢٧	٥٣.٨٥١.٠٢

جدول رقم (٥) مبالغ إستيراد الغاز الطبيعي المسال من عمان وقطر للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٣ (مليون دولار)[٤٢]

السنة	عمان	قطر
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٣٧.٩٧	٩٢٣.٦٢
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٢٦.٥	١.٣٤٠.٧٥
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠٢.٤٤	١.٤٠٨.٤٢
٢٠٠٩-٢٠١٠	٣٥.٩	١.٥٩٦.٦٧
٢٠١٠-٢٠١١	لا وجد إحصائيات	٢.٥٤٥.٧١
٢٠١١-٢٠١٢	٨٠.٤٦	٤.٨٥٠.٨٣
٢٠١٢-٢٠١٣	لا وجد إحصائيات	٥.٧٣٤.١٨
المجموع	٨٥٣.٢٧	٩٤١.٠٩٦.٥٦

مجلة دراسات تاريخية Journal of Historical Studies

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمار بين الهند ودول الخليج العربي (عمان وقطر) ٢٠٠٣-٢٠١٥:

تعززت التجارة البينية بين الهند ومنطقة الخليج العربي على مدى القرن العشرين، ويعود ذلك بشكل خاص إلى القوة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها هذه المناطق على الخريطة العالمية في أعقاب النمو الاقتصادي الهائل منذ عام ٢٠٠٣م.

وفيما يخص دول الخليج العربي مجتمعة، فقد أصبحت تعد ثاني أكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مختلفة أكبر مصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مصدر للصادرات الهندية[٤٣]، فيما تشير مصادر أخرى إلى أن نمو التبادل التجاري بين الجانبين جعل دول الخليج تحتل مركز الشريك التجاري الأول مع الهند نهاية عام ٢٠٠٩[٤٤]. ويشير تقدير أصدرته شركة الاستثمارات المصرفية والاستثمارية، ألبن كابيتال (Alpen Capital (ME) Limited) إلى أن تجارة البضائع بين الهند ودول الخليج العربي، أشارت إلى أنها (أي تجارة البضائع بين الجانبين) نمت بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين محققة نسبة نمو مركبة بلغت ٣٥.٩% خلال المدة الممتدة بين ٢٠٠١و٢٠١٠ لتصل قيمتها إلى ٨٨.٨ مليار دولار أمريكي[٤٥]. كما ارتفعت كثافة التجارة بين المناطق التي تقودها الاتفاقيات التجارية الثنائية التي وقعت في الماضي القريب. وبالرغم من أن العلاقات التجارية بين الهند ودول الخليج العربي لا تزال تتركز بشكل كبير حول النفط، إلا أن المواد الأخرى القابلة للتجارة قد أخذت تكتسب شيئاً فشيئاً أهمية كبيرة نظراً لسياسات التنويع المتبعة[٤٦] .

أما بخصوص تدفق رؤوس الأموال بين الجانبين، فأنه بصرف النظر عن إقامة علاقات تجارية قوية، فإن المنطقتين قد زاد كل منهما استثماراته في اقتصاد الآخر للاستفادة من العوائد المجزية على هذه الاستثمارات. وقد ساعد التنويع والنمو الاقتصادي المذهل الذي سجله الاقتصادين خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين على زيادة الاستثمارات عبر الحدود[٤٧]. وقد بلغ حجم رؤوس الأموال المتدفقة على شكل استثمارات أجنبية من دول الخليج العربي إلى الهند في نيسان/ ابريل من العام ٢٠٠٠ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ ما يعادل ٢.٦ مليار دولار، وفقاً لذلك، زادت مساهمتهما في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند (على أساس تراكمي) من ٠.٦% في عام ٢٠٠٥ إلى ١.٧% في أول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ [٤٨].

أما بخصوص العلاقات الاقتصادية البينية بين الهند ودول الخليج العربي، فقد تطورت هذه العلاقات مع مطلع الألفية الجديدة في المجال الاقتصادي، وتنوعت واتخذت أبعاداً وصوراً عدة، فبالنسبة للتبادل التجاري بين الجانبين وبالرغم من أنه لا يمكن الاتفاق على رقم محدد حول حجم

التبادل التجاري بين دولة وأخرى، أو إقليم وآخر، باعتبار أن كل منظمة أو جهة عندما تعمل على احتساب حجم التبادل التجاري، فإنها قد تعمل على إدراج أرقام لا دخل لها بالتبادل التجاري، أو حذف أرقام محددة، إلا أنه من خلال النظر إلى حجم التجارة بين الهند ودول الخليج العربي نكتشف الأهمية الكبرى التي يوليها الجانبان لعلاقاتهما المشتركة.

ومنذ بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد حجم التبادل التجاري بين الهند والدول العربية، ولاسيما مع دول الخليج العربي ارتفاعاً ملحوظاً، إذ أشارت مصادر عدة إلى أن حجم التجارة العربية–الهندية ارتفع من ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥–٢٠٠٦، ووصل إلى ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ومن ثم بلغ ١١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠ [٤٩]، وقفز إلى ١٥٨.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وهو ما مثل ٨٣% من تجارة الدول العربية مع الهند و١٩% من إجمالي التجارة الهندية[٥٠]، وفيما يخص دول الخليج العربي، فقد أصبحت تعد ثاني أكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مختلفة أكبر مصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مقصد للصادرات الهندية[٥١].

وبالرغم من أن العلاقات التجارية بينهما لا تزال تتركز بشكل كبير حول النفط، فإن المواد الأخرى القابلة للتجارة قد أخذت تكتسب شيئاً فشيئاً أهمية كبيرة نظراً لسياسات التنويع المتبعة. ويشير تحليل تطور الخدمات التجارية على الصعيد العالمي في كلا المنطقتين إلى تزايد الطلب على الخدمات التجارية الهندية بقوة في منطقة الخليج العربي[٥٢].

وقد شمل التعاون الهندي العماني طيفاً واسعاً من النشاطات التجارية والاستثمارية والمتعلقة بالطاقة. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وما تلاه، تعاونت مسقط ونيودلهي في مجال الأمن البحري في منطقة المحيط الهندي، وخاصة فيما يتعلق بمهمات محاربة القرصنة. وتعود العلاقات الخارجية بين الهند وسلطنة عمان إلى شباط من سنة ١٩٥٥، عندا تم افتتاح قنصلية هندية في مسقط والتي تم ترقيتها إلى قنصلية عامة عام ١٩٦٠ ولاحقاً أصبحت قنصلية عام ١٩٧١. وصل أول سفير للهند إلى مسقط عام ١٩٧٣ [٥٣]. وأقامت عمان سفارة لها في نيودلهي عام ١٩٧٢ وقنصلية عامة في مومباي عام ١٩٧٦. تتمتع الهند وعُمان بعلاقات تجارية وثقافية منذ آلاف السنين، ويوجد في عُمان جالية هندية كبيرة وبالنسبة لعُمان، تعد شريك تجاري هام. سياسياً، دعمت عُمان طلب الهند للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي[٥٤]. وتدرس الهند انشاء خط انابيب غاز طبيعي تحت الماء بطول ١١٠٠كم من عُمان، يحمل خط الانابيب اسم مؤسسة جنوب آسيا للغاز (SAGE)، وسيكون بديلاً خط أنابيب ايران–باكستان– الهند. وشهد المشروع بطئاً في التنفيذ على الرغم من أنه تم بحثه لأول مرة عام ١٩٨٥[٥٥].

ويمكن القول ان التعاون الأمني البحري هو أهم مجال من مجالات التعاون الهندي العماني. إذ يتمتع الطرفان تفاهمات كبيرة في هذا المجال، يستفيد عبرها كل طرف من الآخر. ان الوصول الهندي إلى الموانئ البحرية في عُمان هو أمر مهم لسببين[٥٦]:

الأول: ان ذلك سيتيح للهند ان تعزز جهودها البحرية في المحيط الهندي، في مواجهة الخطر المتزايد ضد الأمن البحري الهندي، خاصة في الساحل الغربي.

الثاني: بما ان ميناء الدقم يقع على الساحل الشرقي لسلطنة عُمان، ويطل على الخليج العربي والمحيط الهندي، يسهم التواجد الهندي فيه إلى الوصول إلى اهداف استراتيجية تسمح لها بمواجهة النشاط البحري الصيني في منطقة المحيط الهندي.

ويقع ميناء الدقم على الساحل الجنوبي الشرقي لعمان، مشرفاً على بحر العرب والمحيط الهندي. ويحتل ميناء الدقم موقعاً استراتيجياً، على مقربة من ميناء جابهار في ايران. مع تطوير جزيرة اسميشن في سيشل وأگالـگا في موريشيوس، ينسجم الدقم مع خارطة الطريق الهندية الاستباقية فيما يخص الأمن البحري[٥٧].

ومن الجدير بالذكر، في ظل وضع الخطط واللمسات لافتتاح مينائي الدقم وصلالة العمانيين، يمكن لعمان أن تنجح في انشاء مركزين تجاريين يتسمان بأهمية بالغة في مجال الاقتصاد الدولي، وقد يصل الامر يوماً ما إلى ان يتنافسا مع منطقة جبل علي في دبي، اذ إن تطور هذين المينائين من شأنه ان يعزز من صورة عُمان، ويزيد من تمكين السلطنة في النظام الجيوسياسي العالمي، ويُسرع من عملية انتقال البلاد إلى حقبة ما بعد النفط. وستكون الموانئ العمانية- عبر مجموعة من القطاعات تمتد من الخدمات اللوجستية والزراعية وصيد الاسماك إلى وسائل النقل- ضرورية لتطور السلطنة على المدى الطويل على الصعيد الاقتصادي، فضلاً عن الازدهار المستدام[٥٨].

ومع ذلك، فإن الدقم لديها خطط لتمتاز عن المدن التجارية والشعبية المميزة والقريبة، مثل: الدوحة ، ودبي، وابو ظبي، عبر الاستفادة من الجغرافيا الطبيعية في عمان لتعزيز قطاعها السياحي، وتخصص الخطة اكثر من (١١٥٠٠) ميل مربع من المحميات الطبيعية والاحياء البرية حول المدينة في محاولة لجذب السياح ممن يهوون الريف والسياحة البيئية[٥٩].

ويمكن لعمان الاستفادة من الفوارق الأخرى التي تمتاز بها من جيرانها لزيادة تطوير هذه الموانئ. والجدير بالذكر ان عُمان طورت عبر القرون – بفضل سواحلها الممتدة- ثقافة بحرية فريدة من نوعها، في حين ان حدودها الجغرافية الطبيعية- الجبال والبحر- سمحت ببقاء تراث ثقافي غني ومتنوع وسط عزلة نسبية[٦٠].

ويتضمن جدول الاعمال في ميناء صلالة ادخال نظام طرق موسع ، وخططاً لبناء رصيف في الميناء مخصص للغاز الطبيعي المسال(LNG) وزيادة بنسبة ٥٠% في سعة تصل إلى ٧.٥ مليون وحدة التي تعادل عشرين قدماً (TEUS) . وتربط هذه الطرق بين صلالة وجيرانها الاقليميين وربما أبعد من ذلك مما يجعلها واحدة من اكثر الموانئ التي يسهل الوصول إليها في الشرق الأوسط . وستظم صلالة محطة رئيسة للسكك الحديدية العُمانية المتطورة مما سيتيح فرص التجارة والنقل الاقليميين[٦١].

وتشارك الهند ايضاً في الدقم عسكرياً وتجارياً، إذ تتمتع بعلاقة وطيدة مع السلطنة المتأصلة في التاريخ القديم، فضلاً عن الروابط الاجتماعية والثقافية العميقة، وتكمن هذه المشاركة الهندية مسقط ونيودلهي من تعزيز جهودهما لمكافحة القرصنة في اطار علاقة ثنائية اقوى واكثر فاعلية[٦٢].

وقد اشاد تقرير نشرته المجلة التي يصدرها المجلس الهندي لرجال الاعمال والمهنيين في الشارقة بمثابة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الهند ودول الخليج العربي، وأكد أهمية التجارة التي تشكل حجر الأساس في تلك العلاقات، والتي يتوقع لها ان تتعزز بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول الخليج العربي، اذ ستزيد الرسوم الضريبية على السلع والمنتجات المتبادلة بين الهند والبلدان الخليجية[٦٣]. وأكد ستيارامان، المدير التنفيذي لبنك الدوحة، ان تجري مباحثات مع دول الخليج العربي بشأن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما. وحدد الجانبان القطاعات المحتملة للتعاون في قطاع النفط والغاز والطاقة والاسمدة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي والطيران المدني والزراعة، وقد تم التوقيع على اتفاق اطاري تمهيداً للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي ستعمل على إزالة العوائق الكمركية وتخفيض التعرفة المفروضة على البضائع المتبادلة بينهما، وهذا سيمكن قطاع الصناعات الكيمائية وقطاع الأدوية في الهند من تصدير منتجاته إلى منطقة الخليج[٦٤]. وعليه، تعد دول الخليج العربي شريكاً اقتصادياً رئيسياً للهند وسوقاً لسلعها، وشريكاً في مشروعات مشتركة وفي نقل التقنية. وبالرغم من التباين في حجم الصادرات والواردات بين الطرفين، فإن ذلك يؤشر إلى مدى التحسن الذي طرأ عليهما فيما يخص حجم التبادل التجاري منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويوضح الجدول رقم (٦) حجم الصادرات والواردات بين كل من الهند وعمان وقطر بالمليون دولار للمدة بين ٢٠٠٨- ٢٠١٢.

جدول رقم (٦) الصادرات والواردات بين الهند وعُمان وقطر ٢٠٠٨- ٢٠١٢ (مليون دولار)[٦٥]

السنة	الصادرات		الواردات	
	عمان	قطر	عمان	قطر
٢٠٠٨	٦٤٣.٦	٢.٨٦٦.٤	١.٠٢١.٠١	٩٠١.٧
٢٠٠٩	٥٧٠.٣	٣.٨٢٨.٥	١.٠٤٢.٦	٩١٠.٣
٢٠١٠	٨٦١.١	٦.٣٩٧.٨	٨٧٨.٤	٧٠١.٤
٢٠١١	١.٠٧٤.٣	١٠.٨١٧.٦	١.١١٤.٢	٧١٤.٢
٢٠١٢	١.٦٨٠.٨	١٤.٦٢٩.٧	١.٤٧٢.٥	٩٣٦.٤

فيما يوضح الجدول رقم (٧) الصادرات والواردات بين الهند وعُمان وقطر متضمنة النقط والغاز للمدة بين ٢٠١٠- ٢٠١٥ بالمليون دولار[٦٦]:

السنة	الصادرات		الواردات	
	عمان	قطر	عمان	قطر
٢٠١٠-٢٠١١	١.٠٨٢.٢٤	٣٧٥.٣٩	٤.٠٠٢.٠٧	٦.٨١٩.٨٧
٢٠١١-٢٠١٢	١.٣٢٢.١٣	٨٠٧.٩٥	٣.٣٤٥.٩٤	١٢.٩١٦.٣٥
٢٠١٢-٢٠١٣	٢.٥٩٩.٤٩	٦٨٧.١٨	٢.٠٠٩.٧٢	١٥.٦٩٣.٠٨
٢٠١٣-٢٠١٤	٢.٨١٢.٢٧	٩٦٩.٠٦	٢.٩٥١.١٨	١٥.٧٠٧.٩٩
٢٠١٤-٢٠١٥	٢.٣٧٩.٤٦	١.٠٥٦.٨١	١.٧٥٢.٢٤	١٤.٦٠٤.٧١

وخلال عام ٢٠١٤- ٢٠١٥ احتلت اربع من دول الخليج العربي المراتب الأولى من بين الـ ٢٥ دولة الاولى على مستوى العالم في حجم التبادل التجاري مع الهند، واحتلت قطر المرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة عشر من العالم في حجم التبادل التجاري مع الهند[٦٧]. وقد شكلت قيمة الصادرات الهندية إلى قطر خلال العام ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغ قيمته ١.٠٥٦.٨١ مليون دولار، فيما كانت قيمة الواردات الهندية من قطر مبلغ قدره ١٤.٦٠٧.٧١٥ مليون دولار بمبلغ تجاري اجمالي قدره ١٥.٦٦١.٥٢ مليون دولار [٦٨].

أما فيما يخص التجارة السلعية غير النفطية، فقد شهدت نمواً واضحاً بين الهند ودول الخليج العربي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، إذ قفزت من ٧.٨ مليارات عام ٢٠٠٣ إلى ٣١.١

مليار دولار عام ٢٠٠٧، وقد بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين قطر والهند نسبة ٨% ، أما عُمان فكانت نسبتها ٣%[٦٩].

وعلى صعيد التبادل التجاري بين الهند وعُمان، اشارت السفارة الهندية في مسقط إلى ان حجم التجارة الثنائية بين البلدين ازداد ما يعادل ١٢٩% خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢-٢٠١٣، وقد برزت الهند باعتبارها أكبر وجهة للصادرات العمانية غير النفطية، حتى عُدت الهند في المرتبة الاولى للصادرات العمانية غير النفطية خلال العام ٢٠١٢، تليها الامارات العربية المتحدة واليابان والصين والولايات المتحدة الامريكية، كما تأتي الهند في المرتبة الرابعة كأكبر مصدر للواردات إلى عُمان في العام نفسه، بعد اليابان والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية[٧٠].

أما بالنسبة إلى قطر، فقد أشار كتاب وزارة الخارجية القطرية في العام ٢٠١٥ إلى ان قيمة التبادل التجاري لقطر مع الهند ارتفعت بنسبة تقدر بنحو ١٥٣% خلال المدة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٤ ، وقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية القطرية للهند بنسبة ١٦١%، مقابل ارتفاع قيمة الواردات السلعية القطرية للهند بنسبة ٦٦.٦%. ولقد شهدت الشراكة التجارية بين البلدين تطوراً لافتاً للنظر حتى وصلت إلى نحو ١١% في العام ٢٠١٤ من اجمالي التبادل التجاري لدولة قطر مع العالم الخارجي. ومثلت نسبة الصادرات القطرية إلى الهند ١٢.٩% من اجمالي صادرات قطر لمختلف دول العالم[٧١].

أما بخصوص الاستثمار الهندي في دول الخليج العربي، عمدت الهند ولاسيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة استثماراتها في عدد من دول الخليج العربي، فبحسب التقييم الذي أصدرته (هيئة الصناعة الهندية)، أقر اتحاد غرفة الصناعة والتجارة الهندية، زيادة الاستثمارات الهندية في دول الخليج ، وتعمل الشركات الهندية في نطاق واسع من القطاعات، مثل الانشاءات والادارة والاستثمارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الدوائية[٧٢]. كما اشار التقرير الذي أصدرته ألبن كابيتال في عام ٢٠١٢ إلى ان الهند تعد واحدة من المصادر الرئيسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الخليج العربي[٧٣]. وبالنسبة لسلطنة عُمان، فقد تعززت العلاقة الاقتصادية مع عمان، بعد أن بدأت شركة هندية –عُمانية للأسمدة برأسمال ٩٦٩ مليون دولار إنتاجها في منتصف عام ٢٠٠٥[٧٤]، وأثناء زيارة مانموهان سينغ إلى كل من سلطنة عُمان وقطر بين ٨-١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، تم الاتفاق على انشار صندوق استثماري مشترك مع عمان[٧٥]، واشترت شركة ((جيندال)) للصلب والطاقة في دلهي شركة ((شديد للحديد والصلب)) في سلطنة عمان مقابل ٤٦٤ مليون دولار، وسيوفر هذا الاستحواذ الذي اعلنته شركة ((جيندال)) طريقاً رئيسياً إلى أحد المصانع قيد الانشاء للوفاء

بالطلب المتصاعد في منطقة الخليج العربي ودول غرب آسيا القريبة من المنطقة، وهو مصنع لإنتاج الحديد الأسفنجي ويعمل بالغاز الطبيعي، ويقع في ميناء صحار في سلطنة عمان، وتبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع شديد نحو ١.٥ مليون طن، وتعد هذه الصفقة ثالث اكبر صفقة استحواذ على شركات الصلب منذ عام ٢٠٠٧، وقد عُدَّ هذا الاستحواذ حسب سوشيل مارو، نائب رئيس الشركة، بمثابة تأشيرة الدخول إلى دول الخليج العربي[٧٦].

أما في قطر، فقد قامت العديد من الشركات الهندية بتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والانشاءات ومشاريع الكهرباء والماء، وقد بلغ عدد الشركات الهندية العاملة في قطر والمملوكة بنسبة ١٠٠% للجانب الهندي قرابة ٢٦ شركة تعمل في مجال المقاولات وتجارة الذهب والمواد الغذائية، فضلاً عن وجود قرابة (٦٤٩٧) شركة مشتركة قطرية- هندية تعمل في كافة المجالات[٧٧]، ومن بين الشركات الهندية العاملة في قطر[٧٨]: TATA- PROSECTS- VOLTAS L, T DODSAL and PUNJLIYOD

وقد استثمرت الهند في قطر استثمارات لا يستهان بها، كما لها اتفاق شراء الغاز الطبيعي . وبمناسبة فوز قطر باستضافة بطولة كأس العالم في العام ٢٠٢٢ والاستثمارات الهائلة في البنية التحتية لدولة قطر، خططت شركات هندية ذات المكانة العالمية لتأمين الصفقات المربحة في العقود الهندسية والبناء والمشتريات والانشاءات[٧٩].

هذا ما يخص الاستثمار الهندي في منطقة الخليج العربي، وفي عُمان وقطر على وجه التحديد، أما فيما يخص الاستثمار الخليجي في الهند، فقد عمدت الحكومة الهندية إلى الاعتماد على عنصر رئيسي لنمو اقتصادها عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية في بلادها، وتقديم تسهيلات عديدة للمستثمرين الأجانب، مما أسهم في تدفق مليارات الدولارات إلى الهند من خلال مشاريع اقتصادية في القطاعين العام والخاص[٨٠]، فأصبحت الهند تحتل الصدارة على مستوى العالم في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي خلال العام ٢٠١٤ [٨١]على سبيل المثال. وقد أشارت البيانات الصادرة عن تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن (الأونكتاد) (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، بأن الهند قد احتلت مكانة متقدمة بين دول العالم في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد تنوعت القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الهند لتشمل: قطاع الخدمات المالية وغير المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والصناعة، والوقود، والمواد الكيميائية، وانشطة البناء، والعقاقير والمستحضرات الصيدلانية، وتجهيز الاغذية، والاسمنت ومنتجات الجبس، والمعدات الكهربائية. ولأن الهند تحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث المساحة، فإن ذلك يعني توفر مساحة كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة، وبذلك تعتبر واحدة من اكبر منتجي المواد الغذائية وقصب السكر والشاي، وكذلك ثاني

اكبر منتج للأرز والفواكه والخضروات. وتعد الهند واحدة من اكثر دول العالم انتاجاً للمنتوجات الغذائية لكونها ثاني اكبر دولة من حيث عدد السكان، ولذلك فهناك فرص هائلة للاستثمار في قطاع تجهيز الأغذية[٨٢] ، كما تحتل الأدوية والصناعات الدوائية مكانة هامة في الاقتصاد الهندي، وأن صناعة السيارات الهندية بدأ تتلقى رواجاً في عدد من الاسواق العالمية، الأمر الذي يجعل الهند ثاني اكبر مصنع للإطارات وخامس اكبر مصنع للسيارات التجارية ورابع اكبر سوق لسيارات الركاب في آسيا، كما تنتج اكبر عدد من الجرارات الزراعية في العالم، وتعد الخدمات السياحية واحدة من اكبر صناعة الخدمات من حيث الايرادات الإجمالية وعائدات النقد الأجنبي. أما بخصوص الاتصالات فتعد شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند ثالث اكبر اقتصاد في العالم وثاني اكبر اقتصاد بين الاقتصاديات الناشئة في آسيا، وهي لا تزال تواصل نموها بوتيرة غير مسبوقة وتعد واحدة من القطاعات الرئيسية المؤولة عن النمو الاقتصادي في الهند[٨٣].

وفي ضوء ذلك، أصبحت دول الخليج العربي تفضل الهند واجهة لاستثماراتها الخارجية عوضاً عن الاستثمار في الغرب، والتي وجهت لها الأزمة المالية العالمية ضربة موجعة، وتشير الاحصائيات إلى تزايد حجم استثمار البلدان الخليجية خلال العاملين ٢٠٠٨-٢٠١٠، إذ تجاوزت تلك الاستثمارات ١٢٦ مليار دولار وفقاً لتقرير أعدته شركة ((كي بي ام جي)) الهندية لاستشارات المال والاعمال. وبحسب تقرير اتحاد غرفتي الصناعة والتجارة الهندية، فإن بعض القطاعات الرئيسية في الهند لا تزال تشكل عامل جذب لرأس المال الخليجي، ويُعد قطاع البنية التحتية في الهند من بين القطاعات الأكثر جذباً للمستثمرين من المنطقة الخليجية، إذ يبلغ إجمالي الاستثمار في هذا القطاع ١١٢ مليار دولار، في حين شكل حجم الاستثمار في منطقة التجارة الحرة في الهند ما مجمله ١٢ مليار دولار، وقطاع الزراعة وتجهيز الغذاء ٩٠٠ مليون دولار، والعقارات ٧٠٠ مليون دولار، والنفط والغاز ٥٠٠ مليون دولار[٨٤]. وتشير الارقام إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن دول الخليج العربي إلى الهند شهدت زيادة ملحوظة خلال العاملين ٢٠٠٨-٢٠١٠، وذلك على صعيدي استثمارات الشركات الاستثمارية والافراد[٨٥].

ومن جهة أخرى، أشار تقرير أصدرته ألين كابيتال إلى زيادة حجم رؤوس الاموال المتدفقة على شكل استثمارات أجنبية من دول الخليج العربي إلى الهند من نيسان /أبريل من العام ٢٠٠٠ إلى كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠١٢، ووفقاً لذلك، زادت مساهمتها في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند (على أساس تراكمي) من ٠.٦% في عام ٢٠٠٥ إلى ١.٧% في

أول كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٢[٨٦]. ويوضح الجدول رقم (٨) جزء من حجم استثمارات كل من عمان وقطر في الهند للمدة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٢:

جدول رقم(٨) حجم الاستثمار العماني والقطري (ليس كلي) في الهند للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ (ملايين الدولارات)[٨٧]

السنة	عُمان	قطر
٢٠٠٥	٢٤.٠	٠.١
٢٠٠٧	٥٣.٥	٠.١
٢٠٠٩	٦٤.٠	٠.١
٢٠١١	٣٣٨.٦	١.٦
كانون الثاني٢٠١٢	٣٣٩.٥	١.٦
المجموع	٨١٩.٦	٣.٥

لقد بدأت الهند بالفعل، جهودها وعلى أعلى المستويات في استقدام الاستثمارات الخليجية اليها، وينشط الاستثمار الخليجي في قطاعات عديدة، من أبرزها: قطاع الطاقة، والبنية التحتية، والخدماتية، وقطاع الطيران، وتجارة التجزئة، والخدمات المصرفية [٨٨].

فبالنسبة إلى العلاقات الهندية – العُمانية، فخلال زيارة مانموهان سينغ إلى سلطنة عُمان في تشرين الثاني ٢٠٠٨، تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق استثماري مشترك ((صندوق الهند– عمان الاستثماري المشترك)) برأس مال أولي يبلغ ١٠٠ مليون دولار، قابل للزيادة إلى ١.٥ مليار دولار، يختص باكتشاف فرص الاستثمارات، وتنسيق فرص الاستثمارات بين الجانبين، مع التركيز على الاستثمار في قطاع البنية التحتية الهندية وقطاع النفط والغاز[٨٩]، ومن بين الاستثمارات العمانية في الهند، افتتاح مشروع مصفاة بهارات – عُمان المحدودة (BORL) في مدينة (بينا) بمنطقة مادهيا براديش، في ايار ٢٠١١، بتكلفة إجمالية بلغت ٢.٤ مليار دولار، ويعد المشروع مشتركاً بين شركة النفط العمانية المملوكة لسلطنة عُمان بحصة تبلغ نسبتها ٢٦% وشركة بهارات للبترول المحدودة، بهدف تطوير مصفاة نفطية بطاقة انتاجية تصل إلى ١٢٠ ألف برميل يومياً [٩٠]، كما تتمتع شركة (سابك) العمانية بوجودها في الهند التي تستورد منتجات بتروكيماوية بما يزيد على ٢٢ مليار دولار كل عام، وتُجري سابك – التي تحتل المرتبة الخامسة عالمياً بين شركات البتروكيماويات الكبرى– مفاوضات مع الشركات الرائدة في

مجال البتروكيماويات في الهند لإطلاق مشروع مشترك يهدف للاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة في السوق الهندية[٩١].

أما قطر، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الهند، في تشرين الثاني ٢٠٠٩، لاستثمار ٥ مليارات دولار في الهند[٩٢]، ويقوم جهاز قطر للأستثمار، بالاستثمار في مجالات وأنشطة مختلفة في الهند، وتتركز غالبيتها في العقارات والمصارف وتجارة التجزئة والبنية التحتية[٩٣]، ومن بين المؤسسات القطرية التي قامت بالاستثمار في الهند، التي تستثمر أموالاً ضخمة في سوق الأسهم، المصارف الحكومية القطرية[٩٤]. وقد أعلنت شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) التابعة لشركة صناعات قطر، عن افتتاح مكتبها التمثيلي الرابع في الهند، وذلك سعياً لتحقيق هدف الشركة بإقامة إحدى اكبر شبكات التسويق العالمية فعالية، ويُعد افتتاح مكتب قابكو، في مدينة أحمد آباد في الهند، استمراراً لسعي الشركة للحفاظ على مركزها كشركة رائدة في تصدير البولي إيثلين منخفض الكثافة (LDPE) إلى الهند، كما ان إضافة مكتب أحمد آباد إلى مكاتبها يمثل استكمالاً للتواجد الحالي القوي لقابكو في الهند من خلال مكاتبها التمثيلية ذاتية العمل الموجود في مومباي ودلهي وتشناي، ويأتي ذلك ترجمة لإلتزامها في المساهمة بدور رئيسي كمورد إلى الأسواق الهندية الناشئة[٩٥]. وخلال زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥-٢٠١٣) إلى الهند، في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، بحث الجانبان سبل تعزيز الاستثمارات بينهما في القطاعات المختلفة، مع حرص قطر على زيادة استثمارها في مجال البنية التحتية للهند[٩٦].

لقد تزايدت الاستثمارات الخليجية في العديد من الولايات الهندية على مستوى القطاع العام والخاص، وقد احتل كل من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع العقارات والبنية التحتية، الدور الاكبر في الاستثمارات، فقد عبرت مجموعة (كيوتل) القطرية عن رغبتها في الاستثمار في سوق الاتصالات الرقمية في الهند، واصفة الفرص المتوافرة بالكبيرة في ظل النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده البلاد، ويشير عدد كبير من مسؤولي شركات الاتصالات الخليجية، إلى ان أفضل الفرص الاستثمارية في قطاع الاتصالات حول العالم متوافرة في الهند وافريقيا والمنطقة الآسيوية[٩٧].

أما في مجال المشاريع المشتركة، فقد سعت الهند ودول الخليج العربي إلى إقامة العديد من المشاريع المشتركة لتقوية العلاقات الاقتصادية فيما بينهما، وكثفت الشركات الهندية والخليجية حضورها الاقتصادي البارز من خلال تعزيز النشاط التجاري والعديد من المشاريع المشتركة في مجال المنتجات الكمياوية والإنتاج الصناعي، والاستشارات، وتقنية المعلومات، والهندسة،

والخدمات الادارية والمحاسبة، فضلاً عن العديد من المشاريع الأخرى، فعلى سبيل المثال: اتفقت كل من الهند ودول الخليج العربي على إقامة ١٣٣ مشروعاً مشتركاً بين ٢٠٠١-٢٠٠٥[٩٨] .

وتعد العلاقات الاقتصادية بين الهند وسلطنة عُمان اكثر تنوعاً في مجال المشاريع المشتركة، ففي تموز ٢٠١٠، تم تسجيل ١٥٣٧ من المشاريع المشتركة بين البلدين، تغطي ١٣ من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في مجال الأمن الغذائي والسياحة العلاجية والاستثمار في الصناعة والمواد الكيمائية والمستحضرات الصيدلانية. وقد بلغت القيمة الاجمالية لهذه المشاريع ٧.٥ مليارات دولار[٩٩]، ومن بين أهم المشاريع المشتركة بينهما : الاتفاق على اكبر مشروع مشترك للأسمدة، الذي يهدف لإنتاج ١.٦ مليون طن من اليوريا و ٢٥٠ ألف طن من الأمونيا سنوياً[١٠٠].

كما كان لقطاع الطيران أهميته الكبرى في مجال التعاون، لاسيما وان قطاع الطيران المدني اصبح قطاعاً رائداً بالنسبة لعدد من دول الخليج العربي، باعتبار موقعها الجغرافي المتميز، ولكون المنطقة واقعة بين قارات أوربا وآسيا وأفريقيا، كما ان ثلث سكان العالم يعيشون على بُعد أربع ساعات من تلك المنطقة. وفي البدء ركزت شركات الطيران الخليجية بصفة تقليدية على السوق المحلية، لكن مع مطلع الألفية الثالثة، شرعت شركات الطيران في عدد من الدول الخليجية في الاهتمام بحركة الطيران العابرة للمنطقة، مثل قيام شركة طيران الامارات باستغلال الميزة الجغرافية لاستقطاب حركة الطيران العابرة للمنطقة، واسهم هذا التفكير في قدرة الشركة على دخول عالم الشحن الجوي وتعزيز نمو دبي، ثم ما لبثت الخطوط الجوية القطرية وشركة الاتحاد ان سارتا على النهج نفسه، وقد رسخت الشركات الثلاث حضورها على المستوى العالمي لتستفيد بذلك من صعود الاسواق الناشئة، وتعزز النمو في سوف السفر بين القارات. وإلى جانب ميزة الموقع، استفادت الشركات المذكورة من وفرة رأس المال والوقود ومساحة النمو لتتوسع في مطاراتها المركزية، مثل مطار حمد الدولي في الدوحة، يضاف إلى ذلك أن أوجه الدعم الحكومية قد ساعدت الشركات على التطور في ظل بيئة تجارية صعبة في عموم القطاع[١٠١].

كما عملت قطر على الاهتمام بمجال الطيران المدني مع الهند، فقد أفادت الخطوط الجوية القطرية في ٣٠ آب ٢٠١٠، بأنها قررت زيادة عدد الرحلات ضمن شبكتها الهندية بنسبة ٢٠% بدأ من أيلول من العام نفسه، من خلال خدمات إضافية تركز على دلهي، وكوشين، وأمريتسار، وتُعد الهند السوق الكبرى الوحيدة بالنسبة لشركة الخطوط الجوية القطرية، من حيث عدد وجهات السفر التي يتم تسييرها، وتشكل وحدها ما يزيد عن ١٠% من الشبكة الدولية لشركة الطيران، وفقاً لإفادة الخطوط الجوية القطرية، وأن من شأن زيادة الرحلات أن تزيد طاقة تسيير الرحلات

لدى الشركة إلى الهند من ٥٦ إلى ٨٨ اسبوعياً، وما يشكل زيادة بنسبة ٥٧% مقابل المدة نفسها من العام ٢٠٠٩[١٠٢].

رابعاً: الهجرة واليد العاملة الهندية ودورها في تنمية العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي (عمان وقطر أنموذجاً):

تعني الهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام الخروج من بلد إلى آخر ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل الظلم أو طلباً للأمان والعدل والعيش الأفضل والرغيد، فيما عرف قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة الهجرة على أنها ظاهرة جغرافية يعنى بها انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى[١٠٣]، ففي ظاهرة عالمية أنتجتها الاختلالات وعدم التكافؤ في مستوى العيش، ومن التصورات الأولى التي تبنت نظريات الهجرة هي ما تسمى بمعادلة التوازن السكاني بين الوحدات الجغرافية كما صاغها جون ميلز (John S. Mills) الذي أفترض ان الهجرة ماهي إلا شكل من اشكال التوازن السكاني بين الوحداات الكونية المختلفة، أو بمعنى آخر إن الهجرة تساعد على تخفيف الضغط السكاني في مناطق العسر الاقتصادي، مقابل تلبية حاجة الوحدات الجغرافية الآخذة في النمو من الأيدي العاملة، وبهذا فانه الهجرة تُعد احدى العمليات المساعدة على إعادة التوازن ما بين الحاجة للمصادر البشرية وتوافر رأس المال[١٠٤]. في حين اعطت نظرية التجارة الدولية تصوراً مشابهاً للهجرة، إذ ذكرت إن الدولتين غير المتساويتين في الإمكانيات والسعة الإنتاجية بإمكانهما التمتع بنوع من التبادل الثنائي لإمكانياتهما المتاحة، السلع الرأسمالية والعمالة، بمعنى آخر ان التجارة والهجرة يسهمان في رفع دخل الأفراد لكلا الدولتين، وبشكل عام ان منظم النظريات التي انطلقت أساساً من خبرة هجرة العمالة في المجتمعات الغربية تدعي إن الهجرة ذات مضمون ايجابي لكلا طرفيهما سواءاً كانت دول مرسلة أم مستقبلية العمالة على السواء، ولقد لخص لنا راي رست (Ray Rist) ذلك بالقول: أن الوضع لا يوجد فيه أي خاسر، فالمهاجر في انتقاله إلى دولة أخرى يتلقى الأجر المرتفع، فضلاً عن التدريب الفني والمهني الذي يسهم فيما بعد بعملية التنمية في دول المنشأ، أما الدول المستقبلة لقوى العمل المهاجرة فإنها في هذه الحالة تحصل على عمالة لم تتحمل في تكوينها أية تكاليف تذكر[١٠٥].

ويمكن بشكل عام تتميز أنواع عدة من الهجرة وهي[١٠٦]:

١- الهجرة الدائمة وهي الانتقال من دولة إلى اخرى بهدف الأقامة والكسب إلى الأبد، مثل هجرة الأوربيين إلى استراليا والأمريكيتين.

٢- الهجرة المؤقتة وهي الانتقال من دولة إلى أخرى بهدف الاقامة والكسب بشكل مؤقت، مثل هجرة العمال العرب إلى دول الخليج العربي.

٣- الهجرة غير الشرعية وهي دخول المهاجرين إلى دولة ما دون وجود اوراق ثبوتية أو تأشيرات وتصاريح دخول مسبقة أو لاحقة.

٤- الاتجار بالبشر وهي غواية الأفراد سواءاً كانوا رجالاً ام نساءً ام اطفالاً وتسهيل انتقالهم إلى دولة أخرى بهدف تشغيلهم في أنشطة غير الشرعية مثل تجارة الأعضاء أو المخدرات أو البغاء[١٠٧].

٥- الهجرة القسرية (اللاجئون والنازحون) وهي وفقاً لاتفاقية ١٩٥١ للأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، فاللاجئ هو الشخص الذي ينتقل من دولة إلى خارج الدولة التي يحمل جنسيتها بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية[١٠٨].

في حين يمكن تمييز ثلاثة أنواع من هجرة العمالة وهي:

١- هجرة الكفاءات وتعني انتقال الأفراد عالية التأهيل وعادةً خريجي التعليم العالي وما فوقه من بلد لآخر بهدف العمل والاقامة الدائمة[١٠٩]، أو تعني نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين وغيرهم من الخبرات والكفاءات العلمية ذات المهارات والتأهيلات المرموقة في دولهم الأصلية إلى دول اخرى وتمسى ايضاً بنزيف الأدمغة.

٢- هجرة العمالة وتعمي انتقال عنصر العمل من دولته إلى دولة أخرى سواءاً بشكل رسمي أم غير رسمي.

٣- هجرة العمالة السائبة Free Visa هي عملية استقدام أو استيراد عشرة عمال من الخارج سواءاً كانت بحاجة لخدماتهم ام للارتزاق من خلالهم[١١٠].

لقد بلغ عدد المهاجرين في العالم اكثر من ٢٥٠ مليون شخص في العام ٢٠١٥، بحسب ما أعلن البنك الدولي، في مستوى غير مسبوق، وتعد الهند والمكسيك وروسيا والصين وبنغلاديش من أكثر الدول تصديراً للمهاجرين، في حين أن الدول الاكثر استقبالاً للمهاجرين هي

الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية والمانيا وروسيا والامارات العربية المتحدة، وان هؤلاء المهاجرين أرسلوا إلى ذويهم في بلدانهم الأصيلة ما مجموعه ٦١٠ مليار دولار، منها ٤٤١ مليار دولار كانت من نصيب الدول النامية، وأشار التقرير إلى أن الدول الثلاث التي تشكل المصدر الأساس للأموال المرسلة إلى الدول النامية هي: الولايات المتحدة الامريكية ٣٧ مليار دولار، والسعودية ٣٧ مليار دولار، وروسيا ٣٣ مليار دولار، وتعد الهند من اكثر الدول استفادة من الأموال المرسلة ب ٧٢ مليون دولار[١١١].

وبحسب الاحصائيات، تعد الهند ثاني اكبر دولة في العالم من حيث التعداد السكاني بعد الصين، إذ وصل عدد سكانها إلى قرابة ١.٤ مليار نسمة، ولكنها تأتي في المركز الأول عالمياً من حيث أعداد المغتربين حول العالم، إذ بلغ عدد الهنود المسافرين خارج الهند نحو ١٧.٥ مليون مغترب، بحسب تقارير الأمم المتحدة للمهاجرين الدوليين. ومع ذلك، ترجح العديد من المصادر ان العدد الحقيقي للمغتربين الهنود يصل إلى ٢٢-٢٥ مليوناً في الوقت الراهن[١١٢].

وللهند تأثير مضاف في العديد من دول العالم، لاسيما في دول الخليج العربي، من خلال وجود أقلياتها المنتشرة في انحاء كثيرة، التي يتملكها هدف مركزي، وهو العمل في المجال الاقتصادي وتحقيق أقصى ربح ممكن، اذ عمدت الهند إلى الافادة من هذا الوجود لتسهيل سيل تحركها الرسمي والخاص في المجال الاقتصادي خاصة[١١٣].

ويصنف الهنود في ما وراء البحار إلى مجموعتين: غير مقيمين من أصول هندية. وتضم المجموعة الاولى مواطنين هنوداً يحتفظون بجوازات سفرهم الهندية، لكنهم يعيشون بشكل أو بآخر في الخارج دائماً، فيما تضم المجموعة الثانية هنوداً بالولادة أو الأبوة والذين حصلوا على جنسية بلد آخر وتخلو عن جنسيتهم الهندية، وأن عدد المواطنين من أصل هندي اكبر بكثير من عدد الهنود غير المقيمين، إذ يتألف ٧٠% من إجمالي أفراد الشتات الهندي من مواطنين من اصل هندي[١١٤]. وتشير بعض الأبحاث إلى أن العدد الإجمالي لأفراد هاتين المجموعتين من الهنود الذين يعيشون في الخارج تصل إلى اكثر من ٢٥ مليون شخص كما ذكرنا، ينتشرون في كافة أرجاء العالم ومنها دول الخليج العربي، وتسهم العمالة الهندية في الخارج في تقدم الدول التي يعملون فيها بالقدر نفسه الذي تسهم فيه بدعم الوطن الأم عند المستويين الاقتصادي والثقافي[١١٥].

ويمكن تصنيف الجالية الهندية إلى أربع مجموعات أساسية، وهي كل من[١١٦] :

١- رجال الأعمال والتجار الهنود (أصحاب المشاريع).

٢- المهنيون أو الفنيون مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين والعاملين في القطاع الحكومي والخاص.

٣- العمال المهرة وشبة المهرة كأصحاب الحرف.

٤- العمال غير المهرة الذين يعملون في شركات البناء والمزارع والبلديات وفي المنازل.

أن الهند وخلافاً لدول أخرى كالصين، تنظر إلى تصدير القوى العاملة باعتبارها مصدر قوة للاقتصاد الهندي، لذلك لم تضع أية عقبات أمام سفرها حتى لو كان هؤلاء العمال من ذوي المهارات الاحترافية العالية. ويشير العائد النهائي لإنتاج هؤلاء المهاجرين إلى أنهم اصبحوا عنصراً أساسياً في اقتصاديات الدول التي يعملون فيها[١١٧]، وان المكاسب المالية الاكبر التي تجنيها الهند من مهاجريها في الخارج يأتي في المقام الأول من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في دول الخليج العربي ، ممن يرسلون تحويلات هائلة إلى وطنهم[١١٨]. وتذكر بعض المصادر ان الهنود المقيمين في الخارج يحققون دخولاً بلغت ١٠٠ مليار دولار سنوياً، يضخون منها ٣٠ مليار دولار في الهند[١١٩]. ووفقاً لكتاب صدر عن البنك الدولي في آذار ٢٠٠٨، بعنوان ((حقائق عن الهجرة والتحويلات ٢٠٠٨))، فقد احتلت الهند المرتبة الأولى من بين اكبر خمسة بلدان تلقياً لتحويلات المهاجرين في٢٠٠٧، إذ بلغ حجمها اكثر من ٢٧ مليار دولار[١٢٠]. وأضاف البنك الدولي في كتاب ((الهجرة والتحويلات المالية اثناء الازمة المالية العالمية وما بعدها)) إلى أن بلدان جنوب وشرق آسيا ظلت تسجل تدفقات متزايدة من التحولات، وأن الهند شهدت تدفق هذه التحولات رغم الأزمة المالية العالمية، اذ كانت اكبر متلقٍّ لها لعام ٢٠١١، إذ بلغ مجملها ٦٤ مليار دولار[١٢١].

إن الأحوال الاقتصادية الصعبة التي واجهتها بعض البلدان العربية ودول جنوب شرق آسيا في العقود القليلة الماضية، جعلت هذه الايدي العاملة خياراً جذاباً لهذه الدول لتخفيف الضغط عن اسواق العمل، والحد من البطالة، وتسريع التنمية. وقد ظهرت دول الخليج العربي كواحدة من اكثر الاسواق جاذبية للباحثين عن فرص العمل من العرب والاسيويين، فمنذ اكتشاف النفط فيها، كانت تعاني من نقص كبير في القوى العاملة الوطنية، مما جعل دول الخليج العربي تعمل على توظيف عدد كبير من العمال المهاجرين لتلبية النقص في احتياجات سوق العمل الخليجية. وكان مصدر غالبية العمال المهاجرين إلى دول الخليج العربي من البلدان العربية أول الأمر، إذ شكل المشترك اللغوي والثقافي والديني مع السكان المحليين مصدر جذب لإمداد سوق العمل الخليجية بهذه العمالة مقارنة مع غيرهم من المهاجرين غير العرب، وكانت مصر واليمن اكبر البلدان المصدرة للعمالة، بينما شكلت المملكة العربية السعودية اكبر مستقبل لها[١٢٢].

وفي أعقاب حرب اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٧٢ وارتفاع اسعار النفط، وصلت موجات جديدة من العمالة العربية من فلسطين، والاردن، والسودان، وسوريا، واخيراً بدأ عمال العديد من البلدان

الآسيوية، بما فيها الهند، يصلون إلى دول الخليج العربي، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة العمالة الوافدة. خلال المدة بين ١٩٨٠-١٩٩٥، ازداد إقبال العاملة الوافدة من الدول غير العربية، لاسيما الدول الآسيوية مقابل التراجع في عدد العمالة العربية في دول الخليج العربي[١٢٣].

وتشير الأرقام إلى أن معدل الزيادة في عدد سكان منطقة الخليج العربي خلال ٢٠٠٣ و٢٠١٠، قُدر بحوالي ١٨.٤%، وأن هناك مليون نسمة تضاف إلى المنطقة كل عام، حتى ان بعض دول الخليج العربي ارتفع عدد سكانها من بضع مئات آلاف إلى ما يتجاوز المليون أو المليون ونصف، وذلك خلال٢٠٠٣-٢٠١٢ [١٢٤]. ومن بين اهم الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة، ولاسيما منذ العام ٢٠٠٣، ارتفاع الطلب على العمالة الأجنبية نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، الذي أدى بدوره إلى اتجاه الخليج إلى استثمار ذلك في إقامة عدد من المشاريع الصناعية والانشائية. وبذلك أصبحت العمالة الأجنبية تُمثل القطاع الأكبر الفاعل في سوق العمل الخليجية، لاسيما في القطاع الخاص، وربما لا يقل عن ٧٣.١% من اجمالي قوة العمل[١٢٥]. وقد ارتفعت في بعض دول الخليج إلى ما يقارب ٩٠%، إذ تشير بعض الدراسات إلى ان مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص قد لا تتجاوز اكثر من ١% كما في حالة قطر، و١٦% في سلطنة عُمان[١٢٦].

وبالرغم من ان المهاجرين يتوزعون في مختلف انحاء المنطقة العربية، فان معظمهم يتركز في دول الخليج العربي التي كانت تحتضن نحو ٦٢% من اجمالي عدد المهاجرين الدوليين في الوطن العربي لعام ٢٠٠٠، فقد قُدر عددهم آنذاك بنحو ١٦.٦ ملايين من أصل ١٧.١ مليون مهاجر في المنطقة العربية، ومن ثم ارتفعت تلك النسبة بقدر ملحوظ في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٧٤% من إجمالي المهاجرين في ذلك العام، بمقدار ٢٤.٢ مليون مهاجر في منطقة الخليج العربي من أصل ٣٠.٣ مليون مهاجر في المنطقة العربية ككل[١٢٧]. وتشير البيانات إلى تخطي عدد الجنسيات العاملة في بلدان الخليج العربي ١٢٠ جنسية[١٢٨]، ويلاحظ أن القسم الاكبر من المهاجرين يأتي من دول الآسيوية، إذ يشكل المهاجرون القادمون من الهند ودول اسيوية اخرى ٦١% من اعداد المهاجرين[١٢٩]. ويوضح الجدول الآتي عدد المهاجرين الوافدين إلى كل من سلطنة عمان وقدر للمدة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٣ والفرق بين المدتين بالنسبة إلى زيادة أعداد المهاجرين لكلا البلدين.

جدول رقم (٩) اعداد المهاجرين إلى سلطنة عُمان وقطر للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٣[١٣٠]

السنة	عُمان	قطر
٢٠٠٠	٦٢٣.٨٠٦	٤٧٠.٧٣١
٢٠١٣	١.١١٢.٠٣٢	١.٦٠٠.٩٥٥

الفرق	٤٨٨.٢٢٦	١.١٣٠.٢٢٤

تتصدر الهند البلدان التي يأتي منها المهاجرين إلى دول الخليج العربي بنسبة كبيرة، فقد وصل عددهم في العام ٢٠١٣ إلى ٦.٨ مليون نسمة[١٣١]. حتى ان بعض الدراسات تذكر ان عدد الهنود في الخليج العربي يساوي تعداد مواطني ٥ دول خليجية[١٣٢]. ويشكل تركز معظم العمالة الهندية في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، عاملاً مهماً في نمو العلاقات بين الجانبين، إذ تتلقى الهند اعلى نسبة من التحويلات المالية من مواطنيها في المنطقة، وتعد الجالية الهندية العاملة في دول الخليج العربي ثاني اكبر جالية هندية منتشرة في العالم[١٣٣].

ازدادت اعداد العمالة الهندية في السنوات اللاحقة منذ بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ففي تقرير جامعة الدول العربية لعام ٢٠١٤، وتقرير الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠١٥، فأن عدد الهنود العاملين في دول الخليج العربي ارتفع من ٢.٣ مليون هندي في عام ١٩٩٠ إلى ٣.١ ملايين عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٦.٨ ملايين شخص في عام ٢٠١٣[١٣٤]. فيما تشير تقديرات أخرى بعد عام ٢٠١٣، ان العمالة الهندية تمثل الجزء الاكبر من العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي، إذ تبلغ حوالي ٩ ملايين شخص، تبلغ تحويلاتهم المالية نحو ٨٩ مليار دولار سنوياً[١٣٥]، أي ما يزيد على ٦٥% من تحويلات العاملين الواردة إلى الهند من كل بلدان العالم. ولاشك ان هذا الرقم يمثل نسبة كبيرة من تعداد سكان دول الخليج العربي نحو ٢٠% تقريباً[١٣٦]. من جانبها، أتاحت دول الخليج لهذه العمالة حرية إقامة معابدهم وجمعياتهم، فيما يتميز الهنود بالتواصل مع محيطهم الاجتماع، ولا يميلون إلى العزلة، ولهذا تتواصل الثقافة الهندية مع العربية[١٣٧].

وبالرغم من عدد سكان الهند الكبير البالغ ١.٤٠ مليار نسمة كما ذكرنا، والذي أصبح بتجاوز عدد سكان الصين، ورغم ارتفاع نسبة الفقر فيها، إذ يبلغ عدد من يعيشون في فقر مدمغ ٣٦٠ مليون نسمة، فيما تشير تقديرات إلى أن ما يقرب من ٧٧% من سكانها دون خط الفقر[١٣٨]، إلا انها تظل من أهم موردي المواد الغذائية لدول الخليج العربي، ومن أهمها الحبوب والأرز واللحوم.

ويبين الجدول رقم (١٠) اعداد الجالية المقيمة في كل من عُمان وقطر خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٣[١٣٩].

جدول رقم (١٠) أعداد الجالية الهندية في عُمان وقطر للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣

السنة	عُمان	قطر
١٩٩٠	٢١٢.٥٥٦	١٢٩.١٤٧
٢٠٠٠	٣٣٣.٨٨١	١٧٤.٧٨٣
٢٠١٣	٦٤٤.٧٠٤	٥٧٦.٧٧٦
المجموع	١.١٩١.١٤١	٨٨٠.٧٠٦

وتشير المصادر التاريخية المحلية (العُمانية) إلى ان عُمان من اكثر بلدان شبه الجزيرة العربية والخليج العربي جذباً للهنود، وهذا يعود إلى موقع عمان الجغرافي القريب من الهند، وفاعلية موانئها التجارية، مثل صحار، ومسقط، وصور[١٤٠]. كما أن عُمان أصبحت من اكثر الدول التي تعتمد على الجالية الهندية التي ارتفع عدد أفرادها من ٢١٢.٥ ألف شخص عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٦٤٤.٧ ألف هندي عام ٢٠١٣، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠)، وأثناء زيارة مانموهان سينغ[١٤١] رئيس الوزراء الهندي إلى سلطنة عُمان عام ٢٠٠٨، تم التوقيع على مذكرة تفاهم اتفق خلالها على زيادة العمالة الهندية من فئة الفنيين وبمختلف الاختصاصات[١٤٢].

أما في قطر، فإن الجالية الهندية تعد عاملاً مهماً في توثيق العلاقات بين البلدين، إذ يعمل الهنود في مختلف القطاعات، لاسيما الخدمية والتجارية ويسهمون في دفع عجلة التنمية في دولة قطر، فضلاً عن أن تحويلاتهم المالية لبلدهم تشكل مصدراً اضافياً للدخل في الهند. وقد أشارت وزارة الخارجية القطرية إلى ارتفاع عدد الجالية الهندية في البلاد إلى اكثر من ٦٤٠ ألف شخص في العام ٢٠١٥ [١٤٣].

وبذلك يمكن القول، إن الجالية الهندية قد اسهمت في تطور العلاقات بين الجانبين (الهند ودول الخليج العربي)، لاسيما في المجال الاقتصادي، وهذا ما أكد عليه (محمد حامد الانصاري) نائب الرئيس الهندي، بقوله: " **إن لدينا اكثر من خمسة ملايين هندي في دول الخليج العربي، وهذه العلاقة ذات مردود طيب للجانبين**"[١٤٤]، تنعكس ايجاباً على اقتصاد الهند، إذ أن العديد من الهنود العاملين في البلدان الخليجية يستثمرون، بحسب (شارادناير)، مدير قسم إدارة الاموال في بنك المشرق بدبي، ما يعادل ٥% على الأقل من إجمالي عائداتهم في سوق الاسهم الهندية[١٤٥].

أما فيما يخص التحويلات المالية للجالية الهندية في دول الخليج العربي إلى البلد الأم (الهند)، فقد بلغت أكثر من ٢٩.٥ مليار دولار عام٢٠١١. وبلغ حجم التحويلات المالية للهنود من

سلطنة عُمان في العام نفسه ٢.٣٧٣.٠٠٠ مليون دولار، وقطر ٢.٠٨٤.٠٠٠ مليون دولار[١٤٦].

إن ارتفاع عدد أفراد الجالية الهندية بدول الخليج العربي قد أسهم في بروز قوة عمل لها ثقل مهم في العديد من دول المنطقة، لاسيما ان هؤلاء أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة قياساً بعدد الجاليات المنتشرة في دول الخليج والسكان الأصليين، إذ تشير بعض الدراسات إلى ان الهنود يمثلون ما نسبته ٣٥% من عدد سكان قطر حسب احصائيات عام ٢٠١٢[١٤٧]، أما في عُمان فتبلغ نسبة الهنود المقيمين المئوية ٢٠% من إجمالي عدد سكان عُمان[١٤٨]. وتتضح معاني هذه الأرقام بشكل اكبر إذا ما وضعناها في حيز المقارنة العددية بأعداد مواطني هذه الدول، فبالنظر إلى أعداد الهنود في دول الخليج العربي، نجد ان اجمالي عددهم يساوي تقريباً تعداد مواطني (٥) دول خليجية مجتمعة – تعداد المواطنين من أهل البلد وليس المقيمين فيها- أي ما يساوي تعداد مواطني دولة الامارات وقطر والبحرين وعُمان مجتمعة، الذين يبلغ اجمالي تعدادهم قرابة ٨-٩ ملايين نسمة[١٤٩]. فأن أحدث الاحصائيات تشير إلى ان عدد الهنود المقيمين في قطر، يبلغ ٧٦٠ ألف، أي ما يزيد على ضعف عدد المواطنين القطريين (٣٢٠ألف نسمة) [١٥٠]. بينما يقترب إجمالي عدد الهنود في سلطنة عُمان من ثلث تعداد الشعب العماني (مليونان و٧٠٠ ألف عماني)[١٥١].

وقد نجحت الحكومة الهندية في عقد اتفاقيات عدة مع دول الخليج العربي لضمان حقوق العمالة الهندية ، مثل الاتفاقية التي ابرمتها مع قطر في العام ٢٠٠٧، ثم سلطنة عُمان عام ٢٠٠٨، واوضح كاتاريا (Y.S.Kataria)،المتحدث بأسم وزارة الخارجية الهندية، في تشرين الثاني عام ٢٠١٤، ان الدبلوماسيين الهنود في دول الخليج العربي، طلبوا زيادة كبيرة في الحد الأدنى لأجور العمالة الهندية في شركات القطاعين العام والخاص في تلك الدول، إذ تسعى نيودلهي لحصول هذه القوة العاملة على رواتب أعلى، مشيراً إلى أن " **التضخم وقيمة العملة الهندية وارتفاع تكاليف المعيشة في الخليج من العوامل التي تبرر هذا القرار** "[١٥٢].

الخاتمة :

في نهاية البحث يمكن التوصل الى النتائج الاتية :

١- أن التحسن الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج العربي، ولاسيما منذ الطفرة النفطية التي شهدتها في سبعينيات القرن العشرين قد أسهمت في تعزيز العلاقات بينها وبين الهند، وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري.

٢- بروز الهند كقوة اقتصادية ناشئة (صاعدة) على الساحة السياسية الدولية من خلال اتباعها برنامج تحرير الاقتصاد الهندي وإعادة هيكلته ودمجه في السوق الملحية، وعملت الحكومة الهندية على توظيف سياستها الخارجية من خلال إعطاء الاولوية للدبلوماسية الاقتصادية، وبصورة اساسية مع دول الخليج العربي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين.

٣- أن أمن الطاقة في الهند مبني على علاقة سياسية جيدة مع دول الخليج العربي، وعلى وجه التحديد مع قطر التي تعتمد عليها كثيراً في توفير الغاز الطبيعي وعمان وامداداتها النفطية فضلا عن موانئها الاستراتيجية بالنسبة لها.

٤- عكست سياسات الهند البحرية وسلوكياتها في العقد الأول من الألفية الثانية مواقف جهودها الرامية الى التحول إلى دولة مستقلة من حيث الطاقة شملت الاستحواذ على احتياجات هيدروكربونية أجنبية من المنبع، وقد تتطلب تلك الخطوة حماية عسكرية في منطقة غير مستقرة كما هو الحال في منطقة الخليج العربي .

٥- ان تأمين مرور الوحدات البحرية عبر المضائق والممرات المائية لضمان التدفق السلس لإمدادات الطاقة ، تطلب إقامة الهند حلقة واسعة من الدفاعات في المحيط الهندي والخليج العربي، ويشمل ذلك ميناء الدقم العماني، وقد شرعت من حيث الاجراءات في تعزيز قواتها البحرية . إذ قامت بإنشاء اسطول قادر على الإبحار عبر المحيطات والمياه العميقة ، أي ما يعرف عسكرياً بأسطول المياه الزرقاء . كما باشرت ببناء قاعدة تناهز مساحتها ٣٣ مليون متر مربع على ساحلها الغربي.

٦- ان الهنود المهاجرين المقيمين في دول الخليج العربي ، وفي عمان وقطر خاصة يعدون ذوي أهمية سياسية كبيرة جدا ، ولاسيما المنحدرون منهم من الولايات الجنوبية . على غرار ولاية كيرلا ، مما يرفع تأثيرهم على حكومات تلك الولايات ، وبذلك يصبح أمنهم ورفاهيتهم محل اهتمام الاحزاب الوطنية التي تسعى الى تشكيل ائتلافات حاكمة ، فضلا عن أهمية التحويلات المالية التي يبعثها هؤلاء كورد اقتصادي ومالي كبير للدولة الهندية

هوامش البحث :

[1] Samir Pradbam, "India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Prespective" in India's Growing Role in the Gulf: Implication's for the Region and the United, (Gulf Research Center, Dubai: The Nixon Center, Washnton 2000, P: 15-16.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول دخول الاسلام إلى الهند، ينظر: شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الاسلامي، الطبعة الثانية، منشورات دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٨٤–١٨٩.

[٣] نقلاً عن: مهند عبد الواحد النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج العربي الواقع والتحديات والفرص، الطبعة الاولى، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة– قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز/يوليو، ٢٠١٧، ص١٨.

[٤] سعيد عكاشة، العلاقات العربية الهندية: الامال والتحديات، مجلة السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن معهد ابحاث، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٤٦، اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠١، ص٦٨.

[٥] الرائد جاسوانت سينغ جاسول، هو ضابط في الجيش الهندي، ولد في ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٨ في جوسال بالهند، وشغل منصب وزير بمجلس الوزراء الهندي ، إذ تولى وزارة المالية للمدة ١٩٩٦–١٩٩٨، ثم وزيراً للشؤون الخارجية ١٩٩٨–٢٠٠٢، ووزيراً للدفاع ٢٠٠١–٢٠٠١، ثم تولى وزارة المالية للمدة ٢٠٠٢–٢٠٠٤. وكان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب بهاراتيا جاناتا، وكان احد اعضاء البرلمان الهندي الأطول خدمة، حيث كان عضواً بشكل مستمر تقريباً بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٤، كما كان مرشح NDA لمنصب نائب الرئيس في انتخابات نائب الرئيس الهندي لعام ٢٠١٢. توفي في ٧سبتمبر/ ايلول عام ٢٠٢٠.
نقلاً عن: https://g.co/Kga/NizxUB

[٦] مجلة السياسة الدولية، حوار مع وزير خارجية الهند جاسوانت سينغ، العدد ١٤٦، ٢٠٠١، ص٨٢.

[٧] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٢١.

[8] Samir Pradbam , OP, Cit, P. 36

[٩] لمزيد من التفاصيل، ينظر: ابراهيم نصر الدلين وايمان رجب وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١–٢٠١٢ معضلات التغيير وآفاقه، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٦.

[١٠] من الجدير بالذكر ان الهند قد طالبت في مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار عام ١٩٩٥، بمد نطاق رصيفها القاري في بحر العرب وفي خليج البنغال، تأسيساً على ان هذا الرصيف يمتد من الاراضي الساحلية داخل البحر والخليج. وقد طلب المؤتمر من الهند تقديم ما يثبت ذلك. وبموجب هذا الطلب، يتسع نطاق المياه الإقليمية الهندية ليشمل (١) مليون كم^{٢} اضافية، تتاخم المياه الإقليمية لباكستان وعمان واليمن في الغرب، وحدود بنغلاديش وميانمار وتايلند واندونيسيا وسريلانكا في الشرق والجنوب.
نقلاً عن: محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا، مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مؤسسة الاهرام، العدد ١٧٧، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧٨.

[١١] تبلغ حصة دول الخليج العربي من انتاج النفط ٢٢% أو نصف حصتها من الاحتياطي العالمي، أما بالنسبة للغاز، فأن حصتها من الانتاج العالمي أقل بكثير من الاحتياطات ٧.١%، ينظر: عدنان شهاب الدين،

الطاقة والعلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٧٠–١٧١.

(١٢) نقلاً عن: مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٢٤.

(١٣) في استطلاع اجراه معهد لووي للسياسة الدولية للهنود عن ما إذا كانت أدوات مختلفة ضرورية " لكي تحقق الهند أهداف السياسة الخارجية". وتتعلق بعض الادوات التي اعتبرتها نسبة عالية من المستطلعين "مهمة جداً" بالقوة الاستراتيجية: جيش قوي (٩٥%)، الاسلحة النووية (٧٩%)، صورة جيدة في العالم (٧٨%) ، شراكات مع دول قوية (٧٢%) ، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Roy Medcalf, " India Poll 2013", Lowy Institute for International Policy and Austyalia India Insitute , May 2013.

https://www.lowinstitute.org/pub lication/ india-poll.2013.

(١٤) كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي ، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم ١٨، الدوحة، فبراير ٢٠١٧، ص٥.

(١٥) على سبيل المثال يستهلك الجيش الامريكي كميات من النفط تفوق استهلاك أي مؤسسة أخرى في العالم ، راجع:

" The U.S.Military and Oil" Union of Concerned Scientist, accessed , December 5, 2016.

http:// www. Ucsusa.org/clean-vehicles/ smart – transportation- Solutions us- military – oil- use.htm/ .

(16) Total Pertoleum and Other Liquids Production – 2015, U.S.Energy Information Administration,2015,http://www.eia.gov/countries/cab,cfips=in.

(17) Ibid.

(18) Indrani Begchi, " India Moviny to the Cehtre of Global Energy Affairs, " Times of India , November 28, 2015, http://times of India , com/india- moving- to-the-center-of global-energy- affairs articeleshow/ 4996233. ems.

(١٩) كديرا بثياغوردا، المصدر السابق، ص٥.

(20) Indrani Bagch, OP. Cit.

http://times of india. Indiatimes. com .

(21) Arabic. Arabianbuiness.com.

((العلاقات الخليجية الهندية وامكانات النمو– الخميس ١٠ مايو ٢٠١٢)).

تاريخ زيارة الموقع ٢٣ تموز ٢٠٢٣.

(22) N. Janardnan , " Gulf Future Security Architedture and India, in India and the Gulf: what next 2 eds, pan jat, panjat , Abu Backer Bagader, Taimiz Ahmed , and N. janar dhan (Cambridge: Gulf Researh Center Cambridge, 2013, p. 65

(23) Ibid.

(24)Prasanta Kumar Pradhan , " India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties" , in Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Tow Decades, P. 3.

(٢٥) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص١١٥.

[٢٦]" الهند في الاعلام العربي"، البيان، ٢٤ اغسطس/ آب ٢٠١٠.
www.akhbarulhind.com/TCS. htm
تاريخ دخول الموقع: ٢٥ تموز ٢٠٢٣.

[٢٧] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص١١٦.

[٢٨] الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٣– ٢٠١٤، منشورات هيئة الامم المتحدة، بيروت، ٢٠١٤، ص١٦– ١٩.

[٢٩] لمزيد من التفاصيل حول استيراد الهند للنفط من دول القارة الافريقية على سبيل المثال، ينظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي و مهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في افريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص٦٦– ١٣٣.

[٣٠] مهند عبد الواحد النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج، ص١١٧.

[٣١] المصدر نفسه، ص١١٧.

[٣٢] الجدول من اعداد الباحث معتمداً على:
Meena Sinyh Roy, West Asia Energy Dynamics: Managing Challenqes. and Exploring New Opportunitiies , in Developments in the Gulf Region : Prospects and Challenges for India in the Next . Tow Decades, P. 72.

[٣٣] الجدول من اعداد الباحث معتمداً على:
Meena Sinyh Roy , op, Cit, P. 73.

[34]Shahab Zahid Ahmed and stuti Bhatnagar, " Gulf States and the Conflict between India and Pakistan" Journal of Asia pacifie studies , published by Japss press for the Guild of Iudependent Scholars and the Central American Institute of Asia pacific Studies (CAI- ABPS)vol.1, 2, Florida/ USA, May 2010, P. 48.

[٣٥] أخبار الهند، " استثمارات أجنبية " ، ٣١ اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٧.
www.akharulhind.com/TCS,htm
تاريخ دخول الموقع: ٢٦ تموز ٢٠٢٣.

[٣٦] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص١٢٢.

[37]Shahab Zahid Ahmed and Stuti Bhatanagar, op, cit, p. 266.

[38]Kumar Prasanta, op. cit, P. 7.

[٣٩] منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٣، الكويت، ٢٠١٣، ص١٠٢.

[٤٠] المعهد الدبلوماسي، العلاقات القطرية الهندية، سلسلة قطر والعالم (٣)، وزارة الخارجية القطرية، قطر، ٢٠١٥، ص٥٧.

[٤١] الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على :
Meena Singh Roy, op, Cit, P. 73.

[٤٢] الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على :
Meena Singh Roy, op, Cit, P. 74.

(٤٣) براكيتي غوبتا، الهند تضيف بعداً جديداً للاستثمارات مع دول الخليج العربي ، مجلة الشرق الاوسط، العدد ١١٤٥٨، ١٢ ابريل/ نيسان، ص١١.

(٤٤) الهند في الاعلام العربي، البيان، ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠١٠.

تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ تموز ٢٠٢٣.

(٤٥) تأسست شركة ألبن كابيتال (Alpen Capital (ME) Limited) في مركز دبي المالي ((DIFC)) عام ٢٠٠٥ في دولة الامارات العربية المتحدة ومقرها في دبي. وهي شركة استشارات مصرفية استثمارية تقدم خدماتها في مجال الاستثمارات المصرفية والاندماج والاستحواذ والديون والاسهم واسواق المال، وذلك للشركات التقليدية، والشركات التي تعمل وفق الشريعة الاسلامية، والمدرجة، والغير المدرجة، بما في ذلك الافراد، ودول مجلس التعاون الخليجي، وينظم عمل الشركة "((سلطة دبي للخدمات المالية))، وتشمل خدماتها كل الامارات، وقطر، وعُمان، والهند.

((شركة الين كابيتال، ملف الشركة)) https://amanhom.com

(٤٦) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٨١.

(٤٧) العلاقات الخليجية الهندية وامكانات النمو، المصدر السابق.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) براكيتي غوبتا، المصدر السابق، ص١١.

(٥٠) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٨٠.

(٥١) براكيتي غوبتا، المصدر السابق، ص١١.

(٥٢) العلاقات الخليجية– الهندية وامكانات النمو، المصدر السابق.

(53)The Embassy in Muscat"(https://web .arhive.org/web/20130605145820:// www.indemb- oman.org/about.asp.

(54)"Oman hails UNSC Seat for India (https://web.archive- org/web /2014047092544. ece). The Hindu . 20 october 201 com/news/oman-hails- unsc- seat- for- india/article 4840049.ece).

(55)" IOC seaks and to join deep sea gas pipeling project of SAGE " (http://www. thehinda. Com./ basiness/ companies / articticle 354725" The Hindu. 19 June 2012.

(56)https:// www.qposts.com

"لماذا تعتبر الهند سلطنه عُمان حليفاً استراتيجياً في الخليج "

تاريخ زيارة الموقع : ٩ تموز ٢٠٢٣.

(57)https:// m.marefa.org.

((العلاقات الهندية العمانية))

تاريخ زيارة الموقع: ٨ تموز ٢٠٢٣.

(٥٨) جورجيو كافيرد وفيكتوريا شكسبير، استراتيجية ميناء عُمان الجديد، جريدة البيان، ٦ ايلول ٢٠١٨.

https://www.bayan center. org/2018/09/4799/.

تاريخ زيارة الموقع: ٨ تموز ٢٠٢٣.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) "الهند في الاعلام العربي"، البيان، المصدر السابق.

(٦٤) تذكر مصادر اخرى ان حجم التجارة بين الهند ودول الخليج العربي قد تجاوز ١٣٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٣– ٢٠١٤.

نقلاً عن : جريدة الراية، ١٣٠ ((مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في ٢٠١٣))، ٥ أبريل/ نيسان ٢٠١٢.
www.raga . com/news/ Raga Economic . htm

تاريخ دخول موقع الجريدة : ٢٣ تموز ٢٠٢٣.

(٦٥) الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو) ، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد ٢٢، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص٨٣– ١٣٣.

(٦٦) الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

Government of India, Ministry of Commerce and Industry , Department of www. Commerce . nic . in./ eidb/iecnty. asp.

تاريخ دخول الموقع: ٢٤ تموز ٢٠٢٣.

(67)Government of India , Ministry of Commerce and Industry ,Department of Commerce , To tal Trade: Cocntry – Wise, 25 June 2015.
www.commerce . nic- in / eidb/iecnttopns.asp

تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ تموز ٢٠٢٣.

(68)Ibid.

(69)Samir Pradbam, OP, Cit, P. 25.

(٧٠) السفارة الهندية في سلطنة عُمان، "العلاقات التجارية بين الهند سلطنة عُمان"، ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤،
www.indemb- oman.org/inner- ar. asp? Type= Menu and id=10.

تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ تموز ٢٠٢٣.

(٧١) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٧٢) براكيتي غوبتا، المصدر السابق، ص١١.

(٧٣) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٩١.

(٧٤) أخبار الهند، استثمارات هندية، ٩ نوفمبر / تشرين الاول ٢٠٠٨.
www.akhbar ulhind.com/TCS. htm.

تاريخ دخول الموقع ٢٧ تموز ٢٠٢٣.

(٧٥) اخبار الهند، استثمارات هندية، ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
www.akhbar ulhind.com/TCS. htm.

تاريخ دخول الموقع: ٢٧ تموز ٢٠٢٣.

(٧٦) ويأتي ذلك بعدما اشترت شركة (تاتا) الهندية شركة (كورس) ومقرها في المملكة المتحدة مقابل ١٤.٩ مليار دولار، واشترت مجموعة ((مؤسسة الغوما)) للصلب مقابل ١.٦٣ مليار دولار إلى جانب شركة ((هيندا لكو)) بالهند، وهو اكبر منتج للألمنيوم والنحاس في آسيا.

نقلاً عن: مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٩٦.

(٧٧) المعهد الدبلوماسي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٧٨) وفقاً لجريدة الراية القطرية فإن حجم التجارة بين الهند ودول الخليج العربي قد بلغ ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣.

جريدة الراية، المصدر السابق.

(٧٩) جريدة الراية القطرية، المصدر السابق.

(80)Ministry of Affairs, OP, Cit, P.127.

(٨١) نقلاً عن مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٩٨.

(٨٢)مهند عبد الواحد النداوي، المصدر نفسه، ص٩٩.

(٨٣) وزارة الاقتصادية الاماراتية، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الامارات والهند، العدد ١، الامارات العربية المتحدة، مارس/اذار ٢٠١٤، ص٦–٨.

(٨٤) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٨٥) البيان، الهند في الاعلام العربي، ٢٤ اغسطس/ آب ٢٠١٠.

تاريخ دخول الموقع: ٢٨ تموز ٢٠٢٣.

(86)Arabic . arabianbuiness. Com

"العلاقات الهندية وامكانات النمو"

(٨٧) الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على:

M.Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (Bcc) states , in the Gulf Region , Prespect and challenges for India in the Next two Decades , p. 96.

(88)M. Mahtab Alam , Op, Cit, P. 98.

(89)Prasanta Kumar Pradhan, Op, Cit, P. 6.

(90)Talmiz Ahmaad, Op, Cit, P. 40.

(٩١) جريدة الراية القطرية، المصدر السابق.

(92)Talmiz Ahmaad, Op, Cit, P. 44.

(٩٣) المعهد الدبلوماسي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٩٤) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٩٥) أخبار الهند، " استثمارات أجنبية" ، ٦ اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٧.

تاريخ دخول الموقع: ٢٨ تموز ٢٠٢٣.

(96)M. Mahtab Alam Rizvi , Op, Cit, P. 101.

(٩٧) أخبار الهند، " علانات عربية هندية "، ١٣ مايو/ تشرين الثاني ٢٠١٤.

www.akhbarulhind. Com.htm.

تاريخ دخول الموقع: ٢٩ تموز ٢٠٢٣.

[98]Samir Pradbam, Op, Cit, P. 28.
[99]Talmiz Ahmaad, Op, Cit, P. 37.

(١٠٠) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص١٣.

(١٠١) المصدر نفسه، ص١٢٥.

(١٠٢) اخبار الهند، الهند في الاعلام العربي، ٣١ اغسطس/ آب ٢٠١٠.
www.akhbarulhind. com.htm.
تاريخ دخول الموقع: ٢٩ تموز ٢٠٢٣.

(١٠٣) د. هيثم عبدالله سلمان، الاثار الاقتصادية للهجرة الدولية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم سياساتها، بحث منشور في مجلة الكويت الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد الرابع والعشرون، ٢٠١٤، ص١٣٧.

(١٠٤) باقر سلمان النجار، علم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، الطبعة الاولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢١– ٢٢.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص٢٢.

(١٠٦) نقلاً عن: د. هيثم عبدالله سلمان، المصدر السابق، ص١٣٧.

(١٠٧) محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية : الموت من أجل الحياة، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٤٨–٤٩، القاهرة، ٢٠٠٩– ٢٠١٠، ص١٠٨.

(١٠٨) د. هيثم عبدالله سلمان، المصدر السابق، ص١٣٨.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص٢٢.

(١١٠) باقر سلمان النجار، المصدر السابق، ص١١٧.

(١١١) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٢٧.

[112]https:// albaboor . com /ar/arc hives/amp/62534.
" الجزيرة: أعداد الهنود في الخليج العربي يساوي تعداد حوالي ٥ دول خليجية" .
تاريخ دخول الموقع : ٢٣ تموز ٢٠٢٣.

(١١٣) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٢٩.

(١١٤) ديتمر رودزموند، الهند: نهضة عملاق آسيوي، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٣٧.

(١١٥) زورشمارا ماتشاندران، الهنود العاملون في الخارج.. ذراع جديدة للنمو الاقتصادي، منشورات مركز الجزيرة للدراسات الدوحة– قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١١١.

[116]Samir Pradbam, Op, Cit, P.20.

(١١٧) زوشمارا ماتشاندران، المصدر السابق، ص١٢٠– ١٢١.

(١١٨) المصدر نفسه، ص١٢١.

(١١٩) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٣٠.

(١٢٠) تأتي بعدها الصين ٢٥.٧ مليار دولار، والمكسيك ٢٥ مليار دولار، والفلبين ١٧ مليار دولار، فضلاً عن فرنسا ١٢.٥ مليار دولار.
نقلاً عن: مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٣٠.

[١٢١] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر نفسه، ص٣٠.

[١٢٢] المصدر نفسه، ص٣٠.

[١٢٣] المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، تقرير حول تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص٥٦.

[١٢٤] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٣٥

[١٢٥].المصدر نفسه، ص٣٥.

[١٢٦] لمزيد من التفاصيل، ينظر:

باقر سلمان النجار، العمالة الاجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، بحث منشور في مجلة عمران، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٣، ٢٠١٣، ص١٠٩– ١٢٣.

[١٢٧] المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٦.

[١٢٨] المصدر نفسه، ص١٦.

[١٢٩] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٣٧.

[١٣٠] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: التقرير الدولي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٧.

[١٣١] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٤٥.

[١٣٢] الجزيرة: عدد الهنود في الخليج العربي يساوي تعداد مواطني ٥ دول خليجية ، المصدر السابق.

[١٣٣] مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٤٣.

[١٣٤] المصدر نفسه، ص٤٥.

[١٣٥] جريدة اخبار الخليج البحرينية، قراءة في خصوصية العلاقات الهندية الخليجية، العدد ١٦٥٣٢، الاربعاء ٢٨يونيو ٢٠٢٣ الموافق ١٠ ذي الحجة ١٤٤٤هـ.

[١٣٦] المصدر نفسه.

[١٣٧] المصدر نفسه.

[١٣٨] المصدر نفسه.

[١٣٩] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة: تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، ٢٠١٥، ص٣٠–٣١، والتقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية،٣ المصدر السابق، ص٢٠.

[١٤٠] جريدة المدن الالكترونية، العلاقات العربية– الهندية: التاريخ قاعدة للمصالح المشتركة، المركز العربي للأبحاث ، السبت ٢٠١٨/٥/٥.

https:// www-almodon.com/arabworld/2018/5/5.

تاريخ دخول الموقع: ٤ تموز ٢٠٢٣.

[١٤١] مانموهان سينغ: من مواليد ٢٦ ايلول ١٩٣٢، وهو اقتصادي واكاديمي وسياسي هندي. كان رئيس وزراء الهند الثالث عشر من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ وهو ايضاً رئيس الوزراء الاطول خدمة بعد جواهر لال نهرو

وإنديرا غاندي. كان سينغ عضواً في المؤتمر الوطني الهندي، وأول رئيس وزراء للسيخ في الهند. كما كان أول رئيس وزراء منذ جواهر لال نهرو يعاد انتخابه بعد اكمال فترة ولاية كاملة مدتها خمس سنوات. ولد سينغ في غاه، غرب البنجاب، فيما يعرف اليوم بباكستان، وقد هاجرت عائلة سينغ إلى الهند اثناء تقسيمها عام ١٩٤٧. بعد حصوله على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة اكسفورد، عمل سينغ في الأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٦٩. بدأ بعد ذلك حياته المهنية البيروقراطية عندا عينه لاليت نارايان ميشرا كمستشار في وزارة التجارة والصناعة خلال السبعينيات والثمانينيات، شغل سينغ العديد من المناصب الرئيسة في حكومة الهند، مثل كبير المستشارين الاقتصاديين (١٩٧٢-١٩٧٦) ومحافظ البنك الاحتياطي (١٩٨٢-١٩٨٥) ورئيس لجنة التخطيط (١٩٨٥-١٩٨٧). في عام ١٩٩١، عندما واجهت الهند أزمة اقتصادية حادة، قام رئيس الوزراء المنتخب حديثاً، بي في ناراسيمها راو، بإدخال سينغ غير السياسي في حكومته كوزير للمالية، على مدى السنوات القليلة التالية، على الرغم من المعارضة القوية، أجرى العديد من الاصلاحات الهيكلية التي حررت الاقتصاد الهندي . على الرغم من ان هذه الاجراءات أثبتت نجاحها في تجنب الأزمة وعززت سمعة سينغ عالمياً باعتباره خبيراً اقتصادياً اصلاحياً رائداً، الا ان حزب المؤتمر الوطني كان ضعيفاً في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦. بعد ذلك، كان سينغ زعيم المعارضة في راجيا سابها خلال حكومة أتال بيهاري فاجبايي في ١٩٩٨- ٢٠٠٤ . في عام ٢٠٠٤، عندما وصل التحالف التقدمي المتحد بقيادة الكونجرس إلى السلطة، تخلت رئيسه سونيا غاندي بشكل غير متوقع عن رئاسة الوزراء لسينغ. نفذت وزارته الاولى العديد من التشريعات والمشاريع الرئيسية، بما في ذلك مهمة الصحة الريفية الوطنية، وهيئة التعريف الفريدة، وخطة ضمان العمالة الريفية، وقانون الحق في المعلومات. في عام ٢٠٠٨، كادت معارضة اتفاق نووي مدني تاريخي مع الولايات المتحدة ان تسقط حكومة سينغ بعد ان سحبت احزاب الجبهة اليسارية دعمها. على الرغم من ان اقتصاد الهند نما بسرعة في ظل UPAI، إلا ان أمنها تعرض للتهديد من قبل العديد من الحوادث الارهابية (بما في ذلك هجمات مومباي عام ٢٠٠٨) واستمرار التمرد الماوي. شهدت الانتخابات العام لعام ٢٠٠٩ عودة التحالف التقدمي المتحد بتفويض متزايد، مع احتفاظ سينغ بمنصب رئيس الوزراء. على مدى السنوات القليلة التالية، واجهت الحكومة الوزارية الثانية لسينغ عدداً من تهم الفساد بشأن تنظيم دورة العاب الكومنولث ٢٠١٠، وقضية تخصيص طيف الجيل الثاني وتخصيص كتل الفحم. بعد انتهاء فترة ولايته في عام ٢٠١٤ اختار الانسحاب من منصب السباق على منصب رئيس الوزراء خلال الانتخابات العامة الهندية ٢٠١٤. لم يكن سينغ ابداً عضواً في Lok Sabha ولكنه عمل كعضو في برلمان الهند، ممثلاً لولاية آسام في Rajya Sabha لمدة خمس فترات من ١٩٩١ إلى ٢٠١٩.

نقلاً عن: https:// www. Calendarz com .

تاريخ زيارة الموقع: ١٩ تشرين الاول

(142)M. Mahtab Alam Rizvi , Op, Cit, P. 98.

(١٤٣) المعهد الدبلوماسي، العلاقات القطرية الهندية، سلسلة قطر العالم (٣)، وزارة الخارجية القطرية، قطر ٢٠١٥، ص٥٣.

(١٤٤) مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق، ص٤٨.

(١٤٥) أخبار الهند، " استثمارات اجنبية"، اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٧.
www. Akhbarulhind.com/ Gulf .Investment. htm.

تاريخ زيارة الموقع: ٢٥ تموز

(146)Neha Kohli , Indian Migrants in the Gulf Countries, in Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades, P. 120.

(147)Ibid, P.118

(148)Ibid, P.118

(١٤٩) الجزيرة ، عدد الهنود في الخليج العربي يساوي تعداد (٥) دول خليجية، المصدر السابق.

(١٥٠) المصدر نفسه.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) الجزيرة نت، " الهند تسعى لزيادة اجور عمالتها في الخليج" ، ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤.
www. aljazeera. net / news/business/htm.
تاريخ دخول الموقع : ٢٧ تموز ٢٠٢٣.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies